

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERALA/43/632
3 October 1988ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH/SPANISH

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والأربعين
البند ٩٦ من جدول الأعمال

ما للإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير والإسراع في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من أهمية لضمان حقوق الإنسان ورعايتها على الوجه الفعال

مسألة استخدام المرتزقة

مذكرة من الأمين العام

١ - يتشرف الأمين العام ، عملاً بالفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٩٦/٤٢ المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، بأن يحيط طي هذه المذكرة تقرير المقرر الخاص لجنة حقوق الإنسان عن مسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير ، وهو التقرير الذي قُدم إلى اللجنة في دورتها الرابعة والأربعين (انظر المرفق) .

٢ - وفي المقررين ١٣٦/١٩٨٨ و ١٣٩/١٩٨٨ ، المؤرخين في ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٨ ، اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرار لجنة حقوق الإنسان ٧/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٨ بشأن ولاية المقرر الخاص .

.../...

٣٩٧٨١ 88-24045

المرفق

تقرير عن مسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لإعاقة ممارسة
حق الشعوب في تقرير المصير ، مقدم من المقرر الخاص ،
السيد انريكي برتالي باجستيرو (بيرو)*

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٤	٧-١ أولا - مقدمة
٦	١٩-٨ ثانيا - أنشطة المقرر الخاص
٩	٥٣-٢٠ ثالثا - معلومات أساسية
٩	٢٤-٢٠ الف - ممارسة المرتزقة
١٠	٢٢-٢٥ باء - المعاملة الدولية للشكاوى
١٢	٥٣-٣٤ جيم - الوضع الراهن للقانون الدولي في هذا الميدان ١ - البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧ الملحق باتفاقيات جنيف
١٢	٤٤-٣٦ ٢ - اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٧٧ ٣ - اللجنة المختصة لموضوع صياغة اتفاقية
١٦	٥٣-٤٩ لأمم المتحدة
١٧	٥ ٤ - أعمال لجنة القانون الدولي
رابعا -	الوضع الحالي لمسألة المرتزقة على ضوء المعلومات التي وردت إلى المقرر الخاص
١٩	٨٩-٥٤ الف - المعلومات التي وردت من الدول
١٩	٧٨-٥٤ ١ - الشكاوى عن أنشطة المرتزقة
٢١	٧٠-٦٤ ٢ - ما تتخذه الدول من تدابير
٢٢	٧٨-٧١ ٣ - ما ورد من اقتراحات
٢٥	٨٢-٧٩ باء - المعلومات الواردة من المنظمات الدولية
٢٥	٨١-٧٩ ١ - هيئات الأمم المتحدة
٢٥	٨٢ ٢ - المنظمات الدولية والإقليمية
٢٦	٨٩-٨٢ جيم - المعلومات الواردة من المنظمات غير الحكومية

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢٨	١١٢-٩٠	خامسا - دراما نماذج أنشطة المرتزقة
٢٩	١٠٤-٩٥	الف - تعريف "المرتزق"
٢٩	١٠٢-٩٦	١ - الوضع الحالي للمناقشة
٢٢	١٠٤-١٠٣	٢ - جوهر الارتزاق العسكري
٢٢	١١٢-١٠٥	باء - عرض موجز لدراما نماذج أنشطة المرتزقة
		١ - الارتزاق العسكري في التزاعات المسلحة
٢٤	١٠٦	الدولية
٢٤	١٠٧	٢ - المرتزقة في مشارعات أخرى
٢٤	١١٢-١٠٨	٣ - المرتزقة والمظاهر الأخرى المتصلة بهم ...
٢٦	١٢١-١١٣	سادسا - الاستنتاجات
٢٨	١٢٨-١٢٢	سابعا - التوصيات

أولاً - مقدمة

- ١ - قررت لجنة حقوق الانسان ، في دورتها الثالثة والأربعين ، تعيين مقرر خاص معني بمسألة المرتزقة . ونص قرار اللجنة ١٦/١٩٨٧ ، المعتمد في ٩ كانون الثاني / يناير ١٩٨٧ ، في الفقرة ١ منه ، على أن تقرر اللجنة " ٠٠٠ تعيين مقرر خاص لمدة سنة واحدة لدراسة مسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الانسان واعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير " . كما يرجو هذا القرار من المقرر الخاص أن يقدم تقريرا الى اللجنة في دورتها الرابعة والأربعين عن أنشطته المتعلقة بهذه المسألة (الفقرة ٦) .
- ٢ - وتوجد السلاسل المباشرة لهذا القرار في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٣/١٩٨٦ الموعز في ٢٣ أيار / مايو ١٩٨٦ وقرار الجمعية العامة ١٠٢/٤١ الموعز في ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٦ . ويحيث القرارات المذكوران ، في الفقرة ٦ من كل منها ، لجنة حقوق الانسان على تعيين مقرر خاص لهذا الموضوع بغية اعداد تقرير تنظر فيه اللجنة في دورتها الرابعة والأربعين .
- ٣ - ووافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بمقرره ١٤٤/١٩٨٧ الموعز في ٢٩ أيار / مايو ١٩٨٧ ، على قرار اللجنة تعيين مقرر خاص . وفي التاريخ ذاته ، اعتمد المجلس أيضا القرار ٦١/١٩٨٧ ، الذي كان مما قام به أنه أيد " ٠٠٠ قرار لجنة حقوق الانسان بتعيين مقرر خاص " (الفقرة ٥) .
- ٤ - وأعلن البيان الصحفي HR/2062 ، الموعز في ٣ أيلول / سبتمبر ١٩٨٧ ، قيام رئيس لجنة حقوق الانسان في دورتها الثالثة والأربعين بتعيين المقرر الخاص . وعقب التشاور مع أعضاء مكتب اللجنة ، قرر الرئيس تعيين السيد انتيكه برنالس باجستروس (بيرو) مقررا خاصا للجنة معنيا بمسألة المرتزقة .
- ٥ - وفي ٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٧ ، اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٦/٤٢ ، الذي رحبت فيه " مع الارتياح بقيام لجنة حقوق الانسان موعظا بتعيين مقرر خاص ٠٠٠ " (الفقرة ٨) ، سيقدم تقريرا الى اللجنة في دورتها الرابعة والأربعين . كما تطلب الجمعية العامة في قرارها المذكور " ٠٠٠ احاله التقرير الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين " .
- ٦ - وعملا بالطلبات الواردة في القرارات المذكورة أعلاه ، يتشرف المقرر الخاص بتقديم هذه الوثيقة الى لجنة حقوق الانسان للنظر فيها ، بوصفها تقريره الأول عن مسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الانسان واعاقة ممارسة الشعوب لحقها في تقرير المصير . ونظرا لقصر الفترة الفاصلة بين تاريخ تعيين المقرر الخاص (أيلول / سبتمبر ١٩٨٧) والتاريخ الذي يجب أن يكون فيه النص جاهزا (كانون الثاني / يناير ١٩٨٨) ، فإن هذا التقرير هو ، بالضرورة ، أولى من حيث طبيعته . ومن ثم ، فإن استقصاء أنشطة المرتزقة في الماضي ، واستعراض الحالة الراهنة للقانون الدولي في هذا الموضوع ، ووضع دراسة لنماذج أنشطة المرتزقة ، والاستنتاجات والتوصيات القائمة في نهاية التقرير ، موضوعة بغية احاطة أعضاء اللجنة علما بالمشاكل المتعلقة بأنشطة المرتزقة التي حددتها المقرر الخاص لدى شروعه في عمله ، وان يكن سيتعين عليه مواصلة تحليله مستقبلا .
- ٧ - وعلى الرغم من الطابع الأولي للتقرير ، فقد تعهد المقرر الخاص منذ البداية بأن يعتمد أسلوبا عمليا صارما يتضمن قدرًا من العمل أكبر مما يمكن انجازه في بضعة أشهر ، مع توقيع امكانيةمواصلة هذا العمل بما يتطلبه المشروع من مساعدة الموظفين والمساعدة المادية . ومن ثم ، فقد رأى

المقرر الخاص ، امثلا لولاية محددة في قرار اللجنة ١٦/١٩٨٧ ، ضرورة اجراء تحليل مسوب الحالات أنشطة المرتزقة المبلغ عنها سابقا ، وللطريقة التي عولجت بها في شتى المحافل الدولية ، والى جانب استعراض للقانون الدولي المعمول به حاليا في هذا الشأن (الفصل الثالث من التقرير) ثم يوجز الفصل الرابع المعلومات الواردة من مختلف المصادر التي التماس مشورتها ، وفقا للفقرة ٣ من قرار اللجنة ١٦/١٩٨٧ . واستنادا الى المعلومات الواردة ، تبذل في الفصل الخامس محاولة للتصدى لمشكلة صعبة تتتمثل في تعريف تعبير " مرتزقة " ووضع دراسة لنماذج هذه الاعمال . وأخيرا ، يقدم الفصلان السادس والسابع بعض الاستنتاجات والتوصيات الأولية بهدف مواصلة تحليل المشكلة الى أن يتسعى تقديم مقترنات نهائية .

ثانيا - أنشطة المقرر الخاص

- ٨ - قبل المقرر الخاص تعيينه ، المعلن في البيان الصحفي HR/2062 الصادر في ٣ أيلول / سبتمبر ١٩٨٧ ، بهدف وحيد هو الاصهام في تحليل الظاهرة المعقّدة المتمثلة في أنشطة المرتزقة في جميع أنحاء العالم ، وفي تفهم هذه الظاهرة بشكل أفضل ، مما يسهل عمل لجنة حقوق الانسان .
- ٩ - وقام المقرر الخاص ، اضطلاعا بولايته ، بزيارة جنيف خلال الأسبوع الاول من تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٧ ، وأجرى مشاورات مع مركز حقوق الانسان من أجل وضع برنامج عمله . وعملا بالفقرة ٣ من قرار اللجنة ١٦/١٩٨٧ ، بعث المقرر الخاص برسائل الى حكومات الدول الاعضاء في الامم المتحدة والى المنظمات الدولية ووكالات الامم المتحدة وهيئاتها المتخصصة ، والى المنظمات غير الحكومية ذات الصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، للحصول على معلومات يمكن تصديقها فيما يتصل بولايته .
- ١٠ - وفي ٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٧ ، استقبل المقرر الخاص عضوين من أعضاء اللجنة الدولية للحقوقيين ، وهي منظمة غير حكومية ، وأشارا الى أنشطة مرتزقة مزعومة متصلة بقيام "الكونتراراز" بشن نزال مسلح ضد حكومة نيكاراغوا ، ووفقا لما أفادت به مصادر هذين العضوين ، فإن هذه الأنشطة تسفر عن انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان وعن الحاق أضرار خطيرة بالهيآكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية لنيكاراغوا . كما أفادت بأن تمويل هذه الأنشطة غير القانونية قد جاء من تبرعات عامة وخاصة تم تحصيلها في الولايات المتحدة الامريكية وبلدان أخرى .
- ١١ - وفي ٨ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٧ ، استقبل المقرر الخاص ممثلين اثنين عنبعثة الدائمة للولايات المتحدة لدى مكتب الامم المتحدة في جنيف . وأعرب كلا الممثلين عن رأي بلدهما بأن عبارة "مرتزقة" يساء استخدامها في كثير من الاحيان ، مع أن التعريف الوارد في البروتوكول الأول لعام ١٩٧٧ الملحق باتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ هو التعريف الوحيد الذي تعتبر الولايات المتحدة انه يحظى بتوافق في الآراء على المعنى الدولي .
- ١٢ - وفي اليوم ذاته ، استقبل المقرر الخاص الامين العام للجنة الدولية للحقوقيين . وفي تلك المناسبة ، جرت مناقشة عن المشاكل المتعلقة بتعريف "المرتزقة" وممارسة أنشطة المرتزقة في أماكن مثل نيكاراغوا وأنغولا . كما أشير على سبيل المقارنة الى أنشطة ما يسمى "بالفرقة الأجنبية" في كل من فرنسا واسبانيا .
- ١٣ - وفي ٩ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٧ ، عقد المقرر الخاص اجتماعا مع ممثل عن لجنة الصليب الاحمر الدولية ، وأشار الى خصائص "المرتزقة" على نحو ما تعرّفه المادة ٤٧ من البروتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ، بشأن المنازعات المسلحة الدولية . كما لاحظ أنه ، وفقا لقانون الحرب ، فإن مفهوم "المرتزقة" هو مفهوم سياسي ، ومن ثم فهو يختلف عن المفهوم المطرّوح في المادة ٤٧ لأغراض انبانية محضة . وعلاوة على ذلك ، فإن انشطة المرتزقة المزعومة التي تجري ممارستها خارج سياق منازعة مسلحة دولية لا تعتبر كذلك بموجب القانون الانساني الدولي . وعلى أي حال ، فإن أي شخص ، سواء أعتبر مرتزقا أم لا ، يستحق معاملة انسانية وفقا للمادة ٧٥ من البروتوكول الأول ("الضمانات الأساسية") الملحق باتفاقية جنيف المؤرخة في ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩ والمتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب ، والمادة ٤ من البروتوكول الثاني المتعلق بالمنازعات المسلحة غير الدولية .

١٤ - وفي اليوم ذاته ، استقبل المقرر الخاص ممثلا عن جمهورية تنزانيا المتحدة . وأعرب الدبلوماسي الأفريقي عن قلق بلده ازاء الحالة في ناميبيا . وأفاد بأن مرتزقة من جميع أنحاء العالم قد انضموا الى القوات المسلحة لجنوب افريقيا وأنهم يتسببون في الحق اصابات عديدة في ناميبيا . كما أفاد بأن حركتي المقاورين "رينامو" في موزامبيق و "يونيتا" في أنغولا تستخدمان مرتزقة تمولهم جنوب افريقيا . وأخيرا ، أشار الى أنشطة سابقة للمرتزقة في بلدان مثل زائير وسيشيل وغينيا وسيراليون وجزر القمر .

١٥ - وزار المقرر الخاص نيويورك في الفترة من ١٧ الى ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٧ وخلال هذه الزيارة ، اجتمع في ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر بالأمين العام للأمم المتحدة ، الذي أعاد تأكيد رغبته في منع المقرر الخاص الدعم التام في النهوض بولايته ، وعرض عليه تزويده بما يلزم من موظفين وموارد لإنجاز هذه الولاية بنجاح .

١٦ - وعقد المقرر الخاص اجتماعا في ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٧ مع ممثلي عن ١٦ بلدا من البلدان التي قدمت في اللجنة الثالثة للجمعية العامة مشروع القرار المتعلق باستخدام المرتزقة وأشار الممثلون الى مختلف أنشطة المرتزقة التي كثيرة ما يبلغ عنها في افريقيا . ودعي المقرر الخاص بعد ذلك للتحدث أمام اللجنة الثالثة ، حيث ذكر أن الاطار المرجعي لدراسته يتضمن الولاية المسندة إلى لجنة حقوق الإنسان والمبادئ التوجيهية الواردة في القرارات التي اعتمدتتها الجمعية العامة بناء على توصية اللجنة الثالثة . كما طلب إلى الدول كافة أن تتعاونوا بخلاص في سبيل تمكينه من النهوض بولايته ، التي غرضها الأساسي تحديد خصائص المرتزقة وأساليب عملهم كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان واعاقة ممارسة الشعوب لحقها في تقرير المصير . وأخيرا ، قابل المقرر الخاص وكيل الأمين العام لشؤون حقوق الإنسان ، الذي أكد من جديد رغبة مركز حقوق الإنسان في تقديم ما يلزم من مساعدة لتمكين المقرر الخاص من النهوض بولايته على أكمل وجه .

١٧ - وفي ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٧ ، قابل المقرر الخاص أيضا أعضاء وفود بوتسوانا وبيرا ونيجيريا ونيكاراغوا لدى اللجنة الثالثة . وفي الختام ، اجتمع بتاريخ ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٧ مع نائب وزير خارجية أنغولا ، الذي قدم تقريرا عن قيام القوات المسلحة لجنوب افريقيا والحركة المسلحة الانغولية ، "يونيتا" ، باحتلال عسكري لمقاطعتين جنوبيتين في بلده . وقال إن "يونيتا" قد جندت مرتزقة من الولايات المتحدة وجنوب افريقيا ، أسر بعضهم وأدينوا بوصفهم مرتزقة ، وهم يمضون أحكاما بالسجن في سجون أنغولا . كما وجه نائب الوزير دعوة رسمية إلى المقرر الخاص لزيارة أنغولا . وشكره المقرر الخاص على الدعوة وقبلها من حيث المبدأ ، مع الاتفاق على أن تقدم حكومة أنغولا مقترحا فيما يتعلق بالتاريخ والبرنامج الموعود للزيارة في مرحلة لاحقة . وعند كتابة هذا التقرير ، لم يكن المقرر الخاص قد تلقى بعد الاقتراح المذكور .

١٨ - ولدى عودة المقرر الخاص الى ليما ، أمضى أسبوعا في العمل مع الأمانة في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر الى ٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٧ . وقام في الفترة المذكورة بتحليل المعلومات الواردة من شتى المصادر التي التمست مشورتها ، وواصل تحليله للمعلومات المتعلقة بأنشطة المرتزقة سابقا ، وشرع في وضع الخطوط العامة لتقريره . كما عقد اجتماعات عمل فردية مع الموظف الرسمي المسؤول عن حقوق الإنسان في وزارة خارجية بيرو ومع ثلاثة ممثلي عن لجنة الحقوقين الآتية ، وهي منظمة غير حكومية ، قدموا عرضا موجزا لل نقاط البارزة في المعلومات المكتوبة التي يساهمون بها

استجابة للطلب العام للمقرر الخاص بتقديم معلومات فيما يتصل بولايته ، على النحو المطلوب في الفقرة ٣ من قرار لجنة حقوق الانسان ١٦/١٩٨٧ .

١٩ - وفي الختام ، زار المقرر الخاص جنيف في الفترة من ٧ الى ١٧ كانون الثاني / يناير ١٩٨٨ من أجل استئناف مشاوراته مع الأمانة واتمام صياغة هذا التقرير .

ثالثا - معلومات أساسية

ألف - ممارسات المرتزقة

٤٠- تدل المصادر التاريخية التي رجع إليها المقرر الخاص على أن ممارسات المرتزقة ترجع إلى أزمة قديمة ، وكانت متكررة نسبيا في وقت الحرب ، وكانت الدول نفسها أو المنظمات السياسية التي رعت نشوءها تجيئها بل وتشجعها ، وذلك كجزء من الشعور المنتشر انتشارا واسعا بأن تلك الظاهرة مقبولة وأن استخدام المرتزقة مشروع تماما . وهكذا كانوا يعاملون كأسرى حرب عندما كان يتم القبض عليهم .

٤١- وبدأ هذا الوضع يتغير في الخمسينيات ، أثناء السنوات الأولى لعملية إنهاء استعمار الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية وبوجه خاص في إفريقيا . وشعرت الدول ذات الصلة بالقلق من استخدام قوات المرتزقة الأجانب لمنع أو إعاقة بعض الشعوب الرازحة تحت السيطرة الاستعمارية من حقها في تقرير المصير ، الأمر الذي أثار اندلاع حروب استعمارية مؤلمة . وفي مرحلة متأخرة ، اتضح أن قوات المرتزقة كانت تستخدم في محاولة الاطاحة ببعض حكومات الدول ، أو زعزعة استقرارها ، وهي الدول التي حظيت مؤخرا على استقلالها كنتيجة نهاية لعملية القضاء على الاستعمار ، وذلك عندما كانت الدول ، لأسباب استراتيجية أو اقتصادية أو سياسية أو ايديولوجية ، لا تلبي المصالح أو التوقعات التي كانت القوى الاستعمارية قد بنتها في الماضي القريب .

٤٢- وفي ظل تلك الظروف ، سرعان ما أصبح المرتزقة يعتبرون مقبولين . وأما بالنسبة للدول التي نالها أشد الضرار ، فقد أصبحت العادة هي أن تعامل المرتزقة ك مجرمين عاديين ، وحرمتهم من وضع أسرى الحرب . وهذا هو ما حدث في أزمة الكونغو (١٩٦٦) ونيجيريا . وفي الممارسات التالية للدول نجد أنه في غيبة التشريع الدولي بل والداخلي الذي يجعل الارتزاق جريمة تخضع للعقوبة في حد ذاتها ، فإن المرتزقة يعاقبون على الجرائم العادلة التي قاموا بارتكابها (القتل والسلب والتهجم ، الخ) . ودون محاولة من اللافاذه ، دعنا نستشهد بحالة رolf ستايير الشهيرة ، اذ تم القبض عليه في السودان عام ١٩٧١ واتهم بأنه مرتزق ، وحكم عليه في النهاية بالسجن لمدة ٤٠ سنة لارتكابه جرائم عادلة متنوعة واردة في القانون الجنائي السوداني .

٤٣- وفي حالة مماثلة ، تم القبض على عدد ١٣ مرتزقا يحملون الجنسية البريطانية وجنسية الولايات المتحدة وذلك في أنغولا عام ١٩٧٦ . وحكم على أربعة منهم بالاعدام وعلى التسعة الآخرين بالسجن . وفي هذه الحالة أدينوا باعتبارهم مرتزقة ، وذلك طبقا للاحكام الواردة في قرارات اتخذتها منظمة الوحدة الأفريقية وأربعة قرارات اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة . ومع ذلك ، ومن الناحية الرسمية ، فقد حوكموا بمقتضى قانون أنغولي داخلي يقال انه قد وضع بعد القبض على المتهمين كما يزعم أن الأحكام صدرت عن محكمة مختصة .

٤٤- ومن الناحية الأخرى ، كان هناك سبعة مرتزقة حوكموا في سيشيل عام ١٩٨١ ولم توجه إليهم تهمة الارتزاق في حد ذاتها ، اذ لا توجد هذه الجريمة في القانون الجنائي الداخلي . ولذلك حكم عليهم بالسجن لفترات مختلفة لارتكابهم جرائم الخيانة واستعمال الأسلحة النارية استعملا غير قانوني . وفيما بعد حصلوا على العفو وطروا من البلد .

باء - المعاملة الدولية للشكاوى

٤٥- في المجال الدولي ، قدمت شكاوى بخصوص أنشطة المرتزقة في سياقات ثلاثة مختلفة : العلاقات فيما بين الدول ، وتهديد السلم والأمن الدوليين ، وممارسة حق تقرير المصير وغيره من حقوق الإنسان . وهناك عامل مشترك بين السياقات الثلاثة : وهو أن الشكاوى يتم توجيهها من خلال المنظمات الدولية ، لاسيما الأمم المتحدة .

٤٦- وفي الحالة الأولى ، كثيرة ما حدث فعلاً أن قامت دولة من الدول ، من خلال رسائلة أو مذكرة احتجاج شفوية موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ، باتهام دولة أخرى باستخدام قوات المرتزقة للقيام بأنشطة قد تعرض سيادة الدولة الشاكية ووحدة أراضيها للخطر . واستشهاداً بمجرد آخر تلك الشكاوى التي ذكرها المقرر الخاص ، أرسل الممثل الدائم لنيكاراغوا لدى مقر الأمم المتحدة في نيويورك رسالة إلى الأمين العام موعرخة في ٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٦ (A/41/962, S/18514) تتحج على استمرار وجود قوات المرتزقة التي تخدم الولايات المتحدة في أراضي هندوراس ، مما يهد انتهاكاً صريحاً للحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في ٢٧ حزيران / يونيو ١٩٨٦ . وببناء على ذلك ، طلبت أن تقوم حكومة هندوراس باتخاذ تدابير حازمة لأسر قوات المرتزقة وتجریدها من السلاح .

٤٧- وبالمثل ، أرسلت البعثة الدائمة لسورينام لدى مقر الأمم المتحدة في نيويورك رسالة إلى الأمين العام موعرخة في ١٣ تموز / يوليه ١٩٨٧ (A/42/398) الوثيقة الموعرخة في ١٣ تموز / يوليه ١٩٨٧ تشكو فيها من حدوث قتال مسلح يوم ٩ تموز / يوليه ١٩٨٧ بين قوات مسلحة من جيشها و " زمرة من الإرهابيين " ، على بعد نحو ١٢٥ كيلومتراً من الحدود مع غيانا الفرنسية . وأدى القتال إلى موت اثنين من المرتزقة البيض وجدت جثثهما في ملابس الرزي الرسمي للفرقة الأجنبية الفرنسية . واستناداً إلى الرسالة ، عشر مع أحدى الجثتين على بطاقة هوية باسم لوران تاكاك ، من أصل سويسري ، صادرة عن الفرقة الأجنبية الفرنسية .

٤٨- وفي الحالة الثانية المذكورة أعلاه ، عولج الموضوع في مجلس الأمن للأمم المتحدة ، الذي قام في مناسبات عديدة باعتماد قرارات تدين بالاجماع أنشطة المرتزقة ضد مصالح الدول الشاكية ، من حيث أنها تشكل تدخلاً في الشؤون الداخلية لتلك الدول وتهدد استقلالها وسلامة أراضيها . كما أشار المجلس في قراراته إلى حالات القتل والاضرار الكبيرة التي تلحق بالممتلكات والتي دائعاً ما تسببها أنشطة المرتزقة . وفي هذا الصدد يتعين ذكر قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٩ (١٩٦٧) الموعرخ في ١٠ تموز / يوليه ١٩٦٧ الذي يطلب إلى الحكومات ضمان عدم استخدام أراضيها ومواطنيها في تجنيد وتدريب وعبور المرتزقة بهدف الإطاحة بحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية (الفقرة ٣) . وتدين الفقرة ٢ من القرار أية دولة تقوم أو تسمح بمارسات مماثلة للمرتزقة ، بهدف الإطاحة بحكومات دول أعضاء في الأمم المتحدة .

٤٩- وفي نفس المسار فإن قرار مجلس ٤٠٥ (١٩٧٧) الموعرخ في ١٤ نيسان / أبريل ١٩٧٧ ، و ٤١٩ (١٩٧٧) الموعرخ في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ ، يدينان أنشطة المرتزقة التي جرت بتاريخ ١٦ كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ في جمهورية بنن الشعبية ، ويطلبان إلى الدول اتخاذ التدابير الضرورية بموجب قوانينها الداخلية الخاصة بها ، لمنع تجنيد وتدريب وعبور المرتزقة في أراضيها ،

ويندين ، العدوانسلح المرتكب ضد بنن وجميع أشكال التدخل ، بما في ذلك استخدام المرتزقة الدوليين لزعزعة استقرار الدول و/أو انتهاك السلامة الاقليمية لأراضيها وسيادتها واستقلالها .

٣٠ - وبعبارات مماثلة ، يدين قرار مجلس الامن ٤٩٦ (١٩٨١) ، المورخ في ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ ، و ٥٠٧ (١٩٨٢) ، المورخ في ٢٨ أيار / مايو ١٩٨٢ ، عدوان المرتزقة على سيشيل بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ ، كما أن القرار ٥٠٧ يعيد تأكيد ادانة المجلس لأية دولة تسمح أو تجيز تجنيد المرتزقة بهدف الاطاحة بحكومات دول أعضاء .

٣١ - وفي هاتين الحالتين المذكورتين (بنن وسيشيل) ، قرر مجلس الامن أيضاً ، في الحالتين على السواء ، تشكيل لجان للاستفسار مكونة من ممثلي الدول الاعضاء في المجلس ، على أن تقوم هذه اللجان ببلاغ المجلس بما توصلت إليه . وأخيراً ، وفي حالة سيشيل ، قرر المجلس أيضاً إنشاء صندوق خاص لجمهورية سيشيل ، بحلول ٥ حزيران / يونيو ١٩٨٢ ، يتم تمويله عن طريق التبرعات وذلك من أجل إعادة تعمير ذلك البلد اقتصادياً ، وقامت لجنة مخصصة مكونة من أربعة أعضاء في المجلس ، برئاسة فرنسا ، بتنسيق الصندوق .

٣٢ - وتعمل الحاله الثالثة المشار إليها أعلاه بالاشر السلبي للارتزاق على ممارسة الشعوب لحق تقرير المصير وغيره من حقوق الانسان الاساسية . وقد دأبت على اعتماد هذا النهج لجنة حقوق الانسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ذاتها . وإذا اقتصرنا على السنين الماضيتين فقد يعن لنا التأكيد على أن لجنة حقوق الانسان ، في قرارها ٤٦/١٩٨٦ المورخ في ١٠ آذار / مارس ١٩٨٦ ، تدين أنشطة المرتزقة وشتى أشكال دعم المرتزقة ، "٠٠٠ بما في ذلك المعونة الإنسانية المزعومة التي تفضي إلى خلخلة حكومات دول الجنوب الافريقي والاطاحة بها ومحاربة حركات التحرير الوطني للشعوب التي تتاضل من أجل ممارسة حقها في تقرير المصير " (الفقرة ١) . وتحتوى الفقرة ١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ٤٣/١٩٨٦ المورخ في ٢٣ أيار / مايو ١٩٨٦ على نفس الكلمات . كما يدين قرار الجمعية العامة ١٠٤/٤١ المورخ في ٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٦ ، "زيادة اللجوء الى تجنيد المرتزقة وتمويلهم وتدريبهم وحشدهم ونقلهم واستخدامهم ، "لفرض" تقويم استقرار حكومات دول الجنوب الافريقي ودول أمريكا الوسطى وغيرها من الدول النامية والاطاحة بها ومحاربة حركات التحرير الوطني للشعوب التي تتاضل من أجل ممارسة حقها في تقرير المصير " (الفقرة ١) ، ويطلب الى جميع الدول "أن تقدم المساعدة الانسانية لضحايا الأوضاع الناجمة عن استخدام المرتزقة وعن السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي " (الفقرة ٥) .

٣٣ - وأعربت لجنة حقوق الانسان من جانبها ، في القرار ١٦/١٩٨٧ المورخ في ٩ آذار / مارس ١٩٨٧ عن قلقها " ٠٠٠ ازاء خسارة الارواح والاضرار الفادحة التي تلحق بالمتلكات وما يترب على ذلك من آثار سلبية في المدى الطويل على اقتصاد بلدان الجنوب الافريقي نتيجة لأعمال المرتزقة العدوانية " (الفقرة الحادية عشرة من الدبياجة) . وفي أعقاب ذلك ، وبتاريخ ٢٩ أيار / مايو ١٩٨٧ ، اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار ٦١/١٩٨٧ ، وكرو في الفقرة ١ من هذا القرار ادانته لأنشطة المرتزقة ، فضلاً عن سائر أشكال الدعم المقدم الى المرتزقة بفرض تقويض استقرار حكومات دول في الجنوب الافريقي وأمريكا الوسطى ودول نامية أخرى والاطاحة بها ، وطلب الى جميع الدول ، عن طريق التدابير الادارية والتشريعية على السواء ، أن تكفل عدم استخدام أراضيها ومواطنيها في أنشطة المرتزقة أو للتخطيط لتنفيذ أنشطة تستهدف تقويض استقرار حكومة أية دولة أو الاطاحة بها ومكافحة

حركات التحرير الوطني المناهضة للعنصرية والفصل العنصري والسيطرة الاستعمارية والتدخل والاحتلال الأجنبيين ، والمناضلة في سبيل الاستقلال والسلامة الأقلية والوحدة الوطنية " (الفقرة ٣) وأخيرا ، وبتاريخ ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧ ، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٩٦/٤٢ ، الذي أدانت في مرأة أخرى استخدام المرتزقة لتنقيض استقرار حكومات الجنوب الإفريقي وأمريكا الوسطى وغيرها من البلدان النامية والاطاحة بها (الفقرة ١) ، وطلبت مرة أخرى إلى الدول أن تكفل ، بالتدابير الإدارية والتشريعية معا ، عدم استخدام أراضيها أو مواطنها في أنشطة المرتزقة (الفقرة ٤) ، وحثت جميع الدول على اتخاذ التدابير التشريعية بموجب قوانينها الداخلية الخاصة بها " ٠٠٠٠ لحظر تجنيد المرتزقة وتمويلهم وتدريبهم ونقلهم على أراضيها " (الفقرة ٥) وطلبت إلى جميع الدول تقديم " ٠٠٠ المساعدة الإنسانية إلى ضحايا الأوضاع الناجمة عن استخدام المرتزقة وعن السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي " (الفقرة ٦) ، وارتتأت " أن من غير المقبول استخدام قنوات المساعدة الإنسانية والمساعدات الأخرى لتمويل المرتزقة وتدريبهم وتسلیحهم " (الفقرة ٧) ٠

جيم - الوضع الراهن للقانون الدولي في هذا الميدان

٣٤- يجري حاليا بذل الجهد في مجال التقنيين الدوليين لتحديد الارتزاق باعتباره عملا غير قانوني وتصنيفه كجريمة تعتبر أساسا جريمة ضد الإنسانية ٠ ولقد ظهر أساسا هذا الاهتمام بتطوير القانون الدولي خلال السنتين ، في سياق السياسة التي شجعتها الأمم المتحدة في مجال إنهاء الاستعمار والاعتراف بحركات التحرير الوطنية وتأكيد حق الشعوب في تقرير المصير ٠ وفي الأزمنة الأخرى كان الارتزاق مسماً به كظاهرة تتفق مع السهولة التي كانت بها القوات المسلحة تتكون وتتجدد في خدمة الدول ٠ غير أن هذه الآية قد بدأ تقييدها تدريجيا اعتبارا من القرن التاسع عشر ، عندما تعزز الاتجاه نحو إنشاء قوات مسلحة وطنية ، تحكمها القوانين الدستورية لكل دولة ذات سيادة ، وترسخ التزام مواطنها بالاشتراك على وجه الحصر في تلك القوات ، في ظل ظروف معينة وبفرض الدفاع الوطني ٠

٣٥- وعملا بميثاق الأمم المتحدة ، واتساقا مع التقدم المحرز نحو إنهاء الاستعمار والعنصرية وغيرها من أشكال انتهاكات حقوق الإنسان وحقوق الشعوب ، يجري حاليا تطوير قواعد دولية لاستحداث طرق جديدة لمعالجة الارتزاق في القانون الدولي ٠ وأحد المصادر الرئيسية هو البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧ الملحق باتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩ (في سياق القانون الإنساني) ، واتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعام ١٩٧٧ ، والأعمال التحضيرية التي تدور حاليا للجنة المخصصة لموضوع صياغة اتفاقية للأمم المتحدة لمكافحة الارتزاق ٠

١ - البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧ الملحق باتفاقيات جنيف

٣٦- بتاريخ ١٠ حزيران / يونيو ١٩٧٧ ، قام المؤتمر الدبلوماسي ، الذي اشتركت فيه دول كثيرة والذي عقدت له أربع دورات ابتداء من عام ١٩٧٤ ، بالتوقيع على الوثيقة الختامية التي أرفق بها البروتوكولان الإضافيان الملحقان باتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ٠ ويعتبر هذان البروتوكولان معا هذان البروتوكولان تأكيد وتطوير القانون الإنساني الدولي ، ويعتبر مجال التطبيق الخاص بهما المواقف التي في المنازعات المسلحة الدولية ٠ وفيما يتعلق بطبعتهما وهدفيهما فإن ديباجة

البروتوكول الأول تذكر بأنه يقع على كل دولة ، اتساقاً مع ميثاق الأمم المتحدة ، واجب أن تمنع في علاقاتها الدولية عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد سيادة أية دولة أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي . وتمضي الديبياجة لتنص على أنه من الضروري ، رغم ذلك ، إعادة تأكيد وتطوير النصوص الرامية إلى حماية ضحايا المنازعات المسلحة التي لا يمكن تفسيرها على أنها تضفي الشرعية على عمل عدواني أو أي استخدام آخر للقوة ، أو السماح بها ، بما يتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة .

٣٧ - وفي القسم الثاني من الفصل الثالث ، وتحت عنوان " وضع المقاتل أو أسير الحرب " ، لا تحتوى المادة ٤٧ من البروتوكول إلا على إشارة إلى مسألة المرتزقة . وينبغي التركيز على ذلك ، لأن البروتوكول لا ينطبق بشكل محدد على الارتزاق ، وإنما يشير إلى هذه المشكلة على أنها مسألة تنشأ بشكل قوي في المنازعات المسلحة الدولية ، ولهذا السبب يكون من الضروري النص على تلك الامكانية وتحديد الوضع القانوني للمرتزق في القانون الإنساني الدولي والعناصر المستخدمة للتعریفه .

٣٨ - وتنص المادة ٤٧ على الآتي :

- (١) لا يحق للمرتزق التمتع بوضع المقاتل أو أسير الحرب .
- (٢) المرتزق هو أي شخص :
 - (أ) يجري تجنيده خصيصاً ، محلياً أو في الخارج ، ليقاتل في نزاع مسلح :
 - (ب) يشارك فعلاً و مباشرة في الأعمال العدائية :
 - (ج) يحفزه أساساً إلى الاشتراك في الأعمال العدائية ، الرغبة في تحقيق مفهوم شخصي . ويبيّن له فعلاً من قبل طرف في النزاع أو نيابة عنه وعد بتعويض مادي يتتجاوز بأفراط ما يوعد به المقاتلون ذوو الرتب والوظائف المماثلة في القوات المسلحة لذلك الطرف أو ما يدفع لهم :
 - (د) وليس من رعايا طرف في النزاع ولا متوطناً بالإقليم يسيطر عليه أحد أطراف النزاع :
 - (هـ) ليس عضواً في القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع :
 - (و) وليس موFDA في مهمة رسمية من قبل دولة ليست طرفاً في النزاع بوصفه عضواً في قواتها المسلحة .

٣٩ - وتشمل المادة تعريفاً لمفهوم " المرتزق " ، وذلك عن طريق تحديد العناصر التي إذا أخذت مجتمعة تحدد متى يستخدم المرتزقة في حالات النزاع المسلح الدولي . وفي سياق هذا التحديد ، وبانكار حق المرتزق في التمتع بوضع المقاتل أو أسير الحرب ، تتعين الإشارة إلى أن الأمم المتحدة قد بدأت بادانة استخدام المرتزقة وإعلان دعم حركات التحرير الوطنية في الستينيات ، وذلك فيما يتعلق بعملية الاستقلال التي كانت تحدث في أجزاء شتى من إفريقيا . وهكذا طالب مجلس الأمن بانسحاب المرتزقة من الكونغو ، ووافق عام ١٩٧٦ على أن يطلب من الدول حظر تجنييد المرتزقة في أراضيها وتدريبهم بهدف الاطاحة بحكومات الدول الأجنبية . وفي عام ١٩٦٨ ، أعلنت الجمعية العامة : " إن ممارسة استخدام المرتزقة ضد الحركات المكافحة في سبيل التحرر القومي والاستقلال معاقب عليها باعتبارها عملاً جرمياً " وصنفت المرتزقة على أنهم خارجون على القانون (القرار ٤٤٦ (د - ٤٨))

الموعز في ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٨ ، الذي أكدته قرارات أخرى : ٢٥٤٨ (١٩٦٩) و ٢٧٠٨ (١٩٧٠) ، و ٣١٠٣ (١٩٧٣) ، و ٤٤/٣٣ (١٩٧٨) ، الى آخره . ومرة أخرى في عام ١٩٧٤ ، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٣٣١٤ الذي يحتوي على تعريف للعدوان بضم نشاط المرتزقة على انه أحد أشكاله ، وهو : " ارسال عصابات أو جماعات مسلحة أو قوات غير نظامية أو مرتزقة من قبل دولة ما أو باسمها تقوم ضد دولة أخرى بأعمال من أعمال القوات المسلحة " .

٤٠ - وقد أدى هذا السياق الى ادراج المرتزقة في المادة ٤٧ من البروتوكول الاضافي الأول ، وقد اعتمدت المصياغة على أنها حل وسط على توافق الآراء ، وذلك أن المسألة المثارة في الفقرة ١ ، وهي مسألة اعتبار المرتزقة أسرى حرب أم لا وما اذا كان يحق لهم التمتع بوضع المقاتل ، كانت موضوع تعليق من جانب وفود ادعت بأن البروتوكول لا ينفي له أن يمضي الى هذا المدى ، وأنه أساسا ذو طبيعة انسانية ، وعلقت عليه وفود أخرى اعتراضت باعتبار أن الفقرة ٢ غامضة وصعبة التطبيق في الممارسة وأشارت على وجه الحصر الى المرتزقة (الافراد) وليس الارتزاق ، الذي يعتبر مفهوما أوسع لأنه يشتمل على مسؤوليات الدول والمنظمات المهمة بأعمال المرتزقة .

٤١ - وعلى أية حال ، يمكن أساس انكار حق المرتزق في التمتع بوضع المقاتل أو أسير الحرب في ادانة استخدام المرتزقة بذاته .

٤٢ - وانذا وضعنا الاعتراضات جانبا ، التي سوف نتناولها في الفصل الخامس من هذا التقرير ، فان تعريف " المرتزق " الوارد في الفقرة ٢ عبارة عن محاولة للتوضيح من شأنها أن تملأ فجوة في القانون الدولي ، وان تكون محصورة بمجال القانون الانساني الدولي . وجوانب هذا التعريف الوارد في المادة ٤٧ هي الآتية : أن المال هو الحافز الاساسي في قرار التطوع ، وأن تجنيد المرتزقة وتطوعهم هو بغرض الحرب في نزاع مسلح ، وأن الشخص يشتراك بالفعل في الحرب . وذلك يستبعد متطوعا يشتراك في القوات المسلحة لدولة ما على أنه عضو عادي و دائم ، وذلك بشكل مستقل عما اذا كانت الدولة تغدو مشتركة في نزاع مسلح . واما الجانب الثالث فهو ضرورة أن يكون الشخص أجنبيا غير مقيم ، أى انه يبتعد بشكل محدد من وضع المرتزق أى فرد يعتبر من رعايا دولة طرف في النزاع ، أو يقيم فيإقليم تحكمه دولة طرف في النزاع .

٤٣ - والجانب الاخير للتعريف هو أنه لا يجوز اطلاق مصطلح مرتزق على أى فرد يعتبر عضوا في القوات المسلحة لدولة طرف في النزاع ، أو يكون مرسلًا في مهمة رسمية كعضو في القوات المسلحة لدولة لا تعتبر طرفا في النزاع . وأحد العناصر الهامة لفهم وتطبيق المادة ٤٧ من البروتوكول الاضافي الأول هو أنه لا يوجد متطلب واحد وارد في الفقرات الفرعية من (أ) الى (هـ) يعتبر كافيًا في حد ذاته لتصنيف الفرد كمرتزق . وتعتبر المتطلبات تراكمية ومتزامنة ، ويتبين الوفاء بها كلها حتى يمكن أن يوصف الشخص بأنه مرتزق . كما يعتبر ذلك أحد الجوانب التي أشارت أكثر الاعتراضات على تطبيق المادة ٤٧ ، اذ أكد الكثيرون أن هذه المتطلبات صعبة الاشتات جدا في الواقع وأنها تسهل للمرتزق أن يتتجنب تصنيفه كذلك ، بينما يفقد الطرف الذى هو جم حقه الشرعي في معاقبته والانتقام منه .

٤٤ - وقامت دول عديدة أعضاء في الام المتحدة المادة ٤٧ من البروتوكول الاضافي الأول دون تحفظ . وفي اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية للقضاء على الارتزاق في افريقيا ، تم اقتباس العناصر

الأساسية للتعريف . وأخيرا ، قامت اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمكافحة الارتزاق بادرج النص الكامل للمادة ٤٧ ، الفقرة ٢ ، من البروتوكول الاضافي الاول في الجزء الاول للمادة ١ من النص الخاص بالأساس التفاوضي الموحد لاتفاقيتها .

٢ - اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٧٧

٤٥ - لا شك في أن افريقيا هي أكثر القارات التي تأثرت تأثرا جسماً بالارتزاق . ولقد بذلت محاولة في الماضي لابطال العملية التاريخية التي حققت عن طريقها الاستقلال من خلال استخدام قوات المرتزقة المتصلة في بعض الحالات بالقوى الاستعمارية والعنصرية وفي أوقات أخرى بالمصالح الخاصة . وبالمثل ، وبعد الاستقلال ، أصبحت بلدان كثيرة ضحايا لعدوان المرتزقة الذي يهدف إلى انتهاك سيادتها وحقها في تقرير المصير وسلامة أراضيها .

٤٦ - وتبين تلك الاحداث الجهود الضخمة التي بذلها الدول الأفريقية للحصول على مساندة دولية لقضيتها ولاداة الارتزاق ، وهي المشكلة التي لازالت قائمة اليوم في عدد من البلدان الأفريقية التي تبلغ أنها ضحية لعدوان المرتزقة . وقد صدرت قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي تدين الارتزاق كنتيجة لضغوط قوية من جانب الدول الأفريقية . كما اشتركت تلك الدول في اجتماعات الموعتمر الدبلوماسي الذي اعتمد البروتوكولين الملحقين باتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ . ومع ذلك ، فإن الجهد الأفريقي الرامي إلى التوصل إلى مك فعال للقضاء على انشطة المرتزقة في الاراضي الأفريقية كانت تهدف إلى تنسيق الآراء المتباينة بغية التوصل إلى اتفاقية ملزمة لجميع الدول الأفريقية . وقدم مشروع اتفاقية بشأن القضاء على المرتزقة في افريقيا إلى موعتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المعقود في الرباط في عام ١٩٧٦ . وأخيرا ، اعتمدت منظمة الوحدة الأفريقية اتفاقية القضاء على الارتزاق في افريقيا في ليبريفيل عام ١٩٧٧ . وأصبحت هذه الاتفاقية سارية المفعول في عام ١٩٨٥ .

٤٧ - والنقطة الأولى التي تشيرها هذه الاتفاقية هي أنها تعتبر صكاً قانونياً كاملاً بشأن الارتزاق وهي بذلك أوسع وأكثر تحديداً على السواء من المادة ٤٧ من البروتوكول الاضافي الاول . وثانياً ، أنها تعتبر اتفاقية إقليمية يجب ألا تلتزم بها إلا الدول الأفريقية التي صدقت عليها أو انضمت إليها . وثالثاً ، أنها تعتبر صكاً يتعلق بالقانون الجنائي الدولي قابلاً للتطبيق في أراضي الدول الاطراف في الاتفاقية على جميع الاشخاص القانونيين والطبيعيين الذين تشملهم نصوصها . ورابعاً ، أنها تفرض التزامات دقيقة على كل دولة من الدول الاطراف ، بما في ذلك الحاجة إلى اتخاذ التدابير ذات الصلة في قوانينها الجنائية الداخلية .

٤٨ - وتألف الاتفاقية من ١٤ مادة وتتصف بالميزات التالية :

(أ) يغطي التعريف كلاً من المرتزق كفرد يمكن التعرف عليه والارتزاق على أنه عمل ظالم وجريمة ضد السلم والأمن في افريقيا ، سواء ارتكبه فرد أو فريق أو جماعة أو دولة . وتعريف "المرتزق" ، الوارد في الجزء الاول من المادة ١ مماثل للتعريف الموجود في الفقرة ٢ من المادة ٤٧ من البروتوكول الاضافي . ومع ذلك ، يختلف النصان فيما يتعلق بمسألة الكسب الخاص في أن نص اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية يلغى التقييم الشخصي ("بشكل أساسي") لـ"المبلغ التعويض المادي" الذي تم الوعد به واستلامه .

- 17 -

(ب) تلغي المادة المتعلقة بوضع المرتزقة أى امكانية لمنح المرتزق وضع أسير الحرب أو المقاتل من جانب واحد وذلك عن طريق انكار هذا الحق تماماً .

(ج) يجوز اتهام الدول المسئولة عن الاعمال الجرامية أو التقصير فيما يتعلق بجريمة الارتزاق أمام أية منظمة أو محكمة أو هيئة تابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية أو ذات صلاحية دولية (المادة ٥ - ٢ من الاتفاقية) .

(د) وتضع هذه الاتفاقية التزامات محددة جدا على الدول الاطراف في الاتفاقية فيما يتعلق بمنع الارتزاق ، وتحتمل هذه الالتزامات منع تجنيد المرتزقة ، ومرورهم عبر أراضيها واستخدام هذه الاراضي ، وتزويدهم ، وتمويلهم ، وتدريبهم ، وأى شكل آخر من أشكال النشاط الذى يتحمل أن يشجع الارتزاق . كما تطلب من الدول اخطار الدول الاعضاء الأخرى بأية معلومات تتعلق بأنشطة المرتزقة ، واتخاذ تدابير تشريعية داخلية ، والمعاقبة على جريمة الارتزاق بأقصى العقوبات ، بما في ذلك عقوبة الاعدام .

(ه) تنص الاتفاقية على وجود ولاية قضائية لكل دولة ، والحالات التي تستدعي تسليم المجرمين ، و المساعدة المتبادلة فيما بين الدول الاطراف ، وقواعد لتسوية الخلافات بين الدول فيما يتعلق بinterpretation و تطبيق نصوص الاتفاقية .

(و) وأخيراً، توجد ضمانات قضائية لأى شخص يحاكم عن جريمة الارتزاق . ويحق لهذا الشخص جميع الضمانات المنوحة عادة الى أى شخص عادى من جانب الدولة التي يحاكم على اراضيها .

٣ - اللجنة المخصصة لموضوع صياغة اتفاقية للامم المتحدة

٤٩ - في عام ١٩٧٩ ، قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، استجابة للتقارير التي قدمتها الدول الأعضاء ونظراً لأنشطة المرتزقة المتزايدة والمتنوعة جداً ، بإنشاء اللجنة المخصصة لموضوع صياغة اتفاقية دولية لحظر تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم . وكانت النية هي ملء الفجوة في التشريع الدولي الذي لا يقدم حالياً جزاءات فعالة ضد أنشطة المرتزقة ، على الرغم من انكار وادانة هذه الأنشطة في العديد من قرارات الأمم المتحدة ، التي تصنف الارتزاق على أنه جريمة ضد الإنسانية .

٥٠ - وقد ظلت اللجنة المخصصة تعمل لأكثر من ست سنوات ، بعد الحصول على تمديد لولايتها من الامم المتحدة ، نظراً لتعقد مهمتها والاختلافات التي لاتزال تحول دون التوصل الى توافق في الآراء من شأنه أن يسمح بوضع مشروع اتفاقية المقرر تقديمها الى الجمعية العامة . والدول الاعضاء في اللجنة المخصصة هي : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية واثيوبيا واسبانيا وألمانيا (جمهورية - الاتحادية) وانغولا وأوروجواي وايطاليا وبرتاغوس والبرتغال وبلغاريا وبنغلاديش وبينن وتركيا وجامايكا والجزائر وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية والجمهورية الديمقراطية الالمانية وزائير وزامبيا والسنغال وسورينام وسيشيل وفرنسا وفييت نام وكندا وكوبا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية و蒙古olia ونيجيريا وهaiti والهند والولايات المتحدة الامريكية واليابان واليمن الديمقراطية ويوغوسلافيا . وسوف تعقد الدورة السابعة في الفترة من ٢٥ كانون الثاني / يناير الى ١٢ شباط / فبراير ١٩٨٨ .

٥١- وأسفرت المناقشات في اللجنة المخصصة عن ظهور آراء متباعدة حول كيفية معالجة ظاهرة الارتزاق وعناصرها الأساسية ، رهنا بطبيعة ونوع النزاع الذي يشترك فيه المرتزقة . وأظهرت هذه المناقشات أن هناك اتجاهًا مواعيدها لتضمين تعريف المرتزق الوارد في المادة ٤٧ من البروتوكول الإضافي الأول ، على أن يوسع زиادة على ذلك في نطاق معالجة أوسع تتجاوز المنازعات المسلحة الدولية . وفي عام ١٩٨٧ ، وصلت المناقشات في اللجنة المخصصة إلى مرحلة كان من الممكن فيها تقديم أساس تفاوضي ثان موحد ومنهج لاتفاقية ضد الارتزاق ، وذلك نظراً للحالات عدم الاتفاق الكثيرة التي لا تزال تمنع ظهوره في شكل مشروع اتفاقية . ومن بين العدد الأجمالي للمواد التي تحتوي على أساس موحد وعددها ٢٣ مادة يصل عدد المواد المقبولة قبولاً كاملاً إلى ٤ مواد فقط ، وتتضمن ١١ مادة لاعتراضات جزئية ، وتم الاعتراض على ٨ مواد بالكامل .

٥٢- وفيما يلي الأهداف التي تتركز تجاهها المناقشات والتي بناءً عليها يتم البحث عن توافق للأراء :

- (١) اقتراح اتفاقية تركز على منع الارتزاق ؟
- (٢) تقديم تعريف لمصطلح "المرتزق" لا يغطي حالات النزاع المسلحة الدولية فحسب ، وإنما يغطي أيضًا الحالات التي يكون فيها نشاط ارتزaci حتى ولو لم يكن هناك نزاع مسلح ، أو التي قد لا يكون النزاع فيها دولياً ؟
- (٣) توسيع مفهوم المرتزق ليشمل المشتركيين في تجنيد واستخدام وتمويل وتدريب المرتزقة ؟
- (٤) إدراج التزام الدول بالامتناع عن أي نوع من الأعمال المباشرة أو غير المباشرة فيما يتعلق بالارتزاق ؟
- (٥) صياغة تشريع وطني يتسمق مع النصوص ذات الصلة في الاتفاقية ؟
- (٦) التعاون فيما بين الدول فيما يتعلق بأمور مثل إبلاغ المعلومات وتحديد الولاية القضائية وتسلیم المجرمين ؟
- (٧) ضمانات قضائية للمرتزقة الذين يتم القبض عليهم ؟
- (٨) جزاءات ضد الدول الأطراف التي لا تفي بالالتزامات المحددة في الاتفاقية ، ومن شأن هذا التقصير أن يشكل عملاً دولياً غير قانوني ينشئ المسؤولية الدولية لتلك الدولة .

٤ - أعمال لجنة القانون الدولي

٥٣- في سياق أعمال لجنة القانون الدولي ، درست إمكانية إدراج الارتزاق ضمن الأعمال التي تؤسس جريمة ضد سلم الإنسانية وأمنها . ويرد الارتزاق ضمن الجرائم الواردة في التقرير الثالث للمقرر الخاص ، السيد س . شيم ، بشأن مشروع قانون الجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها . ويوضح المقرر الخاص أنه يشعر بالقلق بشأن المرتزقة " ٠٠٠ " الذين يتم توظيفهم بصورة خاصة بغرض الهجوم على بلد ما لتهديده استقرار النظام القائم أو قلبه وذلك لأغراض شتى غالباً ما تكون ذات طابع اقتصادي أو سياسي " . ولذلك ، يعتبر الارتزاق " أحدى وسائل التخريب المستعملة ضد الدول الصغيرة والمستقلة حديثاً أو وسائل عرقلة عمل حركات التحرير الوطني " . (حولية لجنة القانون الدولي ، ١٩٨٥ ، المجلد

الثاني ، الجزء الأول، صفحة ١١٣، الفقرة ١٦٠) . ويضيف المقرر الخاص أن مشروع القانون ينبغي أن يركز على " ٠٠٠ مسؤولية الدول التي تنظم وتجهز وتدرب المرتزقة وتتوفر لهم وسائل الانتقال " (نفس الموضع، الفقرة ١٦٣) . وأخيرا يشير المقرر الخاص إلى " ٠٠٠ أن اللجوء إلى عصابات مسلحة لانتهاك السلامة الإقليمية لدولة أخرى يمثل عدواً " ؛ والمادة ٣ ، الفقرة (ز) من تعريف العدوان " الذي يشير بالتحديد إلى المرتزقة بالإضافة إلى العصابات المسلحة " (نفس الموضع ، الفقرة ١٦٤) .

رابعا - الوضع الحالى لمسألة المرتزقة على ضوء المعلومات
التي وردت الى المقرر الخاص

ألف - المعلومات التي وردت من الدول

٥٤- ردت ١٩ دولة من الدول الأعضاء على طلب المقرر الخاص بالحصول على معلومات ، الذى بدأ به عمله بموجب القرار ١٦/٨٧ وهو : بربادوس ، البرتغال ، بنغلاديش ، بنن ، بيرو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو الجزائر ، الجمهورية العربية الليبية ، الجمهورية الدومينيكية ، رواندا ، زيمبابوى ، غواتيمالا ، الفلبين ، كيريباتي ، المملكة العربية السعودية ، موناكو ، الولايات المتحدة الأمريكية . ويضاف الى هذه الردود الرسالة الشفوية التي وردت من أنغولا عن طريق نائب وزير خارجيتها في اجتماع مع المقرر الخاص في نيويورك في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٧ ، وقد أشير اليها في الفصل الثاني من هذا التقرير .

٥٥- ويتبيّن من الرسائل التي وردت أن الدول الأعضاء مستعدة للتعاون مع المقرر الخاص في مهمته ، وأن يكن بعضها ليس لديه معلومات دقيقة عن موقف تنطوى على استخدام مرتزقة . ومن ناحية أخرى ، فيما يتعلق بالمبادئ التي تنظم المجتمع الدولي ، فإنها تتفق على ادانة ممارسات المرتزقة ، باعتبارها ، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ، جريمة ضد الإنسانية والسلم وانتهاكاً لسيادة الدول ولحق الشعب في تقرير مصيرها . وهذا الاجتماع ضروري ، إذ يشير الى وجود رغبة في الوصول الى اتفاقات دولية محددة من أجل القضاء على الارتزاقية الى الأبد .

١ - الشاوى عن أنشطة المرتزقة

٥٦- في التقارير الواردة من الدول الأعضاء ، يميز المقرر الخاص بين ، من ناحية ، ما يدعوه استنكاراً عاماً لأنشطة مزعومة لمرتزقة ، ومن ناحية أخرى ، شكاوى محددة من قبل الدول الأعضاء تفيد بأن قوات مرتزقة تستخدمن للعدوان على أراضيها .

٥٧- ومن بين حالات الاستنكار العامة ، تقول الجزائر " إن استخدام المرتزقة أدى الى حدوث انتهاكات كثيرة وواضحة لحقوق الإنسان لدى الأبرياء ، وإلى انتهاك أمن واستقرار الدول ذات السيادة ، والتدخل في شؤونها الداخلية وتهديد استقلالها ووحدة أراضيها . وكثيراً ما كان الارتزاق يمثل عقبة أمام ممارسة حق الشعب في تقرير مصيرها وتهديداً لتمتع العالم الثالث وشعوبه بحقوقهم السيادية وثرواتهم ومواردهم الطبيعية . واستخدم المرتزقة أيضاً مرات عديدة كسلاح ضد حركات التحرير الوطنية الأصلية من أجل إعاقتها في معركتها للتحرير أو لتشويه صورة قضيتها كمعركة مشروعة للتحرير " .

٥٨- وأشارت رسالة الجزائر الى ضرورة مكافحة الارتزاق بجميع الوسائل وفي جميع المناطق ، ولاحظت أن أفريقيا قد عانت من هذه المشكلة ولاتزال تعاني منها في الجنوب ، " وعلى وجه خاص في أنغولا وموزambique ، بسبب السياسة العنصرية والاهداف التوسعية لنظام بريتوريا " . ووفقاً لرسالة الجزائر ، حظيت جهود إفريقيا لمكافحة الارتزاق باعتراف دولي عندما اعتمدت منظمة الوحدة الأفريقية اتفاقية للقضاء على الارتزاق في إفريقيا في عام ١٩٧٧ ، وعندما اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اقتراحها بصياغة مشروع اتفاقية دولية في هذا الصدد في عام ١٩٧٩ ، وعندما اتفق في القرار ٤٠/٣٤ على أن الارتزاق يمثل " تهديداً للسلم والأمن الدوليين " و " جريمة عالمية ضد الإنسانية " . وأخيراً تلاحظ

رسالة الجزائر ، باعتبار ذلك جزءاً من استكثارها العام ، أن أنشطة الارتزاق ليست مستمرة في إفريقيا فحسب وإنما ظهرت أيضاً في أنحاء أخرى من العالم الثالث ، وعلى وجه خاص في أمريكا الوسطى ، وكل ذلك " يستدعي احياء التعاون الدولي وتعزيز الجهد للقضاء على هذه الظاهرة " .

٥٩- ومن الرسائل الأخرى التي توعيد الأدلة العامة لاستخدام المرتزقة باعتبار ذلك انتهاكاً لحقوق الشعوب أو البلدان ، الرسالة الواردة من تشيكوسلوفاكيا . ويقول هذا البلد إن الارتزاق يمثل عقبة خطيرة أمام السلم والأمن الدوليين ، وأنه للأسف زاد شيئاً في السنين الأخيرة . وتضيف الرسالة " أن شعوب نيكاراغوا ، وجنوب إفريقيا ، وافغانستان ، وكمبوديا ، وغيرها من البلدان ، لها تجاربها الخاصة المتعلقة بالمرتزقة الذين يجلبون الموت والألام والتدمير لحقولهم وبيوتهم " .

٦٠- ويشير أيضاً الرد الوارد من الفلبين بعبارات عامة إلى وجود قوات مرتزقة تنتهك سيادة البلدان الضعيفة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية دون رادع .

٦١- وفيما يتعلق بالشكاوى المحددة ، تجدر الإشارة إلى حالتين ، الرد الوارد من تشاد والرسالة الشفوية لنائب وزير خارجية أنغولا . قالت تشاد في رسالتها أنه " بالرغم من رفضها الارتزاق ، واحترامها لسيادة واستقلال الدول وسياستها القائمة على السلم والعدل ، فإن تشاد ضحية لعدوان متواصل يشترك فيه المرتزقة على نحو مباشر " . وتضيف أن " القوات التي يرسلها نظام طرابلس لغزو تشاد تتكون في جانب كبير منها من مرتزقة من كل نوع ، يجري جلبهم وتمويلهم وتدريبهم على الأرضي الليبية " . وتنتهي بالقول أنه " انطلاقاً من وجهة النظر هذه يمكن الخلوص بأن المعركة الشرعية التي يشنها حكومة وشعب تشاد ضد الفرقة الإسلامية تدرج تحت عنوان تطبيق تدابير محددة لمكافحة الارتزاق " .

٦٢- ويحتوى الرد الوارد من أنغولا على اتهامات كثيرة ضد حكومة بريتوريا ، إذ تتهمها بالعدوان المباشر من خلال الاحتلال العسكري لإقليمين في جنوب أنغولا على الحدود مع ناميبيا وجلب مرتزقة وتمويلهم وتدريبهم ، ثم ينضم هؤلاء إلى منظمة يونيتا ، وهي مجموعة مسلحة لا تعرف بالحكومة الشرعية لأنغولا ، متحالفة مع حكومة بريتوريا أو تخضع لحمایتها وتنتهك الحقوق السيادية للشعب الأنغولي وحده في تقرير مصيره . ووفقاً لنفس المصدر ، فإن هذا النزاعسلح تم التحرير عليه من الخارج ويشكل تدخلاً خطيراً في تدعيم أنغولا وفي تنميّتها منذ لحظة حصولها على الاستقلال في عام ١٩٧٥ . وبسبب هذا العدوان ، تعيس أنغولا في حالة حرب ، أثرت على نحو ملحوظ على أنها وحياتها واقتصادها وسلامة أراضيها . وأخيراً يشير التقرير إلى حالات تم فيها أسر المرتزقة وثبتت عليهم هذه الصفة أمام المحاكم الأنغولية وحكموا وفقاً لذلك .

٦٣- ويرى الممثل الخاص أن من الملائم نقل هذه الشكاوى إلى لجنة حقوق الإنسان للعلم ، نظراً لقصر الفترة التي مرت بين تاريخ بدء عمله (أيلول / سبتمبر ١٩٨٧) وكتابة هذا التقرير (الأسبوع الثاني من كانون الثاني / يناير ١٩٨٨) ، مما لم يمكنه من طلب مزيد من التفاصيل وتنظيم بعثات للتحقق من هذه الادعاءات في الموقع . ومع ذلك ، ودون ابداء أي حكم تقييمي ، تجدر الملاحظة على نحو هام أن ظاهرة الارتزاق لازالت موضع قلق للدول الاعضاء . وذلك ليس لأنها تتتعلق بالمبادئ واحترام اتفاقات الأمم المتحدة في هذا الموضوع فحسب ، وإنما أيضاً كرد فعل لوجود الارتزاق على نحو جلي ولما يbedo أنه استخدام متزايد للارتزاق أينما جرت محاولة تستهدف بشكل ما تحقيق صالح خارجية انتهاكاً للحقوق السيادية وحق تقرير المصير والأمن والسلم والتنمية الذاتية لشعوب وبلدان العالم الثالث .

٦ - ما تتخذه الدول من تدابير

- ٦٤ - فيما يتعلق بالتدابير التي تتخذها الدول ، توافق البلدان الافريقية في ردودها على التزاماتها بموجب اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لازالة الارتزاق من افريقيا ، الموقعة في عام ١٩٧٧ والساربة النفاذ منذ عام ١٩٨٥ ، باعتبارها صك قانونيا ملزما للدول الاطراف يساعد في مكافحة الارتزاق . وبالمثل تنظر جميع الردود نظرة ايجابية الى الاعمال التي تقوم بها اللجنة المختصة لموضوع صياغة اتفاقية للأمم المتحدة لحظر تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدميرهم .
- ٦٥ - وأوضحت بعض الدول أن لديها تشريعات داخلية تدين الارتزاق وفقا للمبادئ الدولية . وهكذا ، ذكرت الجزائر أن المادة ٧٦ من قانونها الجنائي تحظر تجنيد متظاهرين أو مرتزقة في الجزائر بالنيابة عن قوة أجنبية وتعتبر ذلك جريمة يعاقب عليها . وذكرت بنن أن المرسوم رقم ١٣٤/٧٨ المؤرخ في ١٩ تشرين الاول / أكتوبر ١٩٧٨ يعرّف جريمة الارتزاق وينص على ضرورة أن ينظر فيها بواسطة محكمة خاصة ، ويوجب المادة ٢ من المرسوم ، تخضع جريمة الارتزاق لعقوبة الاعدام ، في حين تخضع المادة ٣ الشراكاء والمتدخلين فيها لعقوبة الاشغال الشاقة . وذكرت الجماهيرية العربية الليبية أن استخدام المرتزقة ضد سيادة الدول ضد حركات التحرير الوطنية يمثل فعلًا اجراميًا ، وهي ترى أنه ينبغي لجميع الدول أن تعتمد تشريعات تجعل من تجنيد المرتزقة وتمويلهم وتدريبهم ومرورهم في أراضيها جريمة يعاقب عليها كما ينبغي لها أن تحظر على مواطنيها الخدمة كمرتزقة . وقد أدرجت هذه الأحكام في القانون الجنائي الليبي عام ١٩٥٦ من خلال تعديلات أدخلت بواسطة القانون رقم ٨٠ لعام ١٩٧٥ ، الذي يشير إلى المادة ١٦٨ بشأن التجنيد للقيام بعمليات ضد الدول الأجنبية أو للعدوان عليها :
- "يعاقب بالسجن كل من قام بغير إذن من الحكومة بجمع جند ضد دولة أجنبية أو قام بأعمال أخرى عدوانية من شأنها أن تعرض الجمهورية العربية الليبية لخطر الحرب وتكون العقوبة السجن المؤبد إذا نجم عن الفعل قطع العلاقات الدبلوماسية أو ترتب على الأعمال العدوانية انتقام من الجمهورية العربية الليبية أو من مواطنيها أينما كانوا ، أما إذا قامت الحرب فيعاقب الجاني بالاعدام ."
- إذا حصل الليبي ولو عن طريق غير مباشر على نقود أو أية منفعة أخرى من أجنبي أو حصل على وعد بذلك بقصد الاتيان بأعمال ضارة بمصالح البلاد يعاقب بالسجن وبغرامة تتراوح بين ألف دينار إذا اقترف الفعل في زمن السلم .
- ويعاقب بالسجن المؤبد إذا ارتكب جريمة في زمن حرب ، فإذا وقع الضرر بالفعل تكون العقوبة الاعدام .
- ويعاقب بنفس العقوبة الأجنبي الذي قدم النقود أو غيرها أو وعد بها " .
- ٦٦ - ومن الأحكام الأخرى التي اعتمدت المادتان ١٨٤ و ١٨٥ من القانون الجنائي الليبي ، وتنصان على ما يلي :

"المادة ١٨٤"

"تسهيل الجرائم سالفة الذكر وتقتصر على ذكر المواد التي تتعلق بموضوعنا"

ونصها كالتالي :

"يعاقب بذات العقوبة المقررة بموجب المادة ١٦٨ :

" ١ - كل من كان عالماً بنيات شخص ارتكب أو شرع في ارتكاب أحدي الجرائم المذكورة وقدم اليه اعانة للتعيش أو للسكنى أو مأوى أو مكان للاجتماع أو أية مساعدة أخرى " .

" ٢ - كل من أخفى الأشياء أو الأدوات التي استعملت أو التي أعدت للاستعمال في ارتكاب أحد الجرائم المذكورة أو الأشياء أو المهمات أو الوثائق التي حصل عليها من الجريمة وهو عالم بذلك .

" ٣ - كل من حمل رسائل شخص ارتكب أو شرع في ارتكاب أحد الجرائم المذكورة أو سهل له بأية طريقة كانت البحث عن موضوع الجريمة أو نقله أو ابلاغه وهو عالم بذلك في الحالتين " .

"المادة ١٨٥"

"تسهيل ارتكاب الجرائم السالفة الذكر عن خطأ"

"يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تجاوز خمسين دينار كل من سهل نتيجة للخطأ ارتكاب أحد الجرائم المنصوص عليها في المواد المشار اليه في المادة السابقة . وإذا ارتكبت الجريمة زمن الحرب كانت العقوبة الحبس لمدة لا تقل عن سنتين وغرامة لا تجاوز ألف دينار " .

٦٧- لا تشير الرسالة الواردة من بيرو الى أي أحكام جنائية تعرّب عن ادانة الارتزاق ، ولكنها تصف استخدامه باعتباره "انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان" . وتعرّب الرسالة عن قلق بيرو لاستخدام المرتزقة من أجل انتهاك حقوق الانسان ومنع ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها وتشير الى أن هذا الموقف مكرس في المادة ٨٨ من دستورها ، التي "ترفض أي شكل من الامperialية أو الاستعمار أو الاستعمار الجديد أو التمييز العنصري" . وهي تستند الى التضامن مع الشعوب المقهورة في العالم" . وأخيراً تقول رسالة بيرو ان الصكوك الدولية لحقوق الانسان التي وقعت وصدقـت عليها بيرو ، وبالمثل ، أي اتفاقية قد تصل اليها الامم المتحدة ضد تجنيد واستخدام وتمويل وتدريب المرتزقة ، اذا استمرت الأمور على نفس هذا النحو ، سوف تكون لها مركز الاحكام الدستورية الملزمة في بيرو ، وفقاً لما تنص عليه صراحة المادة ١٠٥ من الدستور .

٦٨ - وتقول البرتغال في ردها أن المبادئ التي تسترشد بها والتي تتتسق مع القانون الدولي واردة في دستورها ، وبناءً عليه تقدّمها إلى ادراج أحكام بشأن الارتزاق في قانونها الجنائي . وهذا تنص المادة ١٨٨ من قانونها الجنائي لعام ١٩٨٦ على ما يلي :

" ٦ - الجريمة ضد السلام ، التي يعاقب عليها بالسجن من سنتين إلى ست سنوات ، تتمثل في تجنيد أو محاولة تجنيد مرتزقة للخدمة العسكرية نيابة عن دولة أجنبية أو أي منظمة مسلحة محلية أو أجنبية تسعى من خلال وسائل العنف إلى قلب الحكومة الشرعية لدولة أخرى أو إلى انتهاء استقلال هذه الدولة أو وحدة أراضيها أو الأداء العادي لمؤسساتها (المادة ١٨٨ من القانون الجنائي الساري النفاذ حاليا ، المعتمدة بواسطة القانون بمرسوم رقم ٨٢/٤٠٠ الموعز في ٢٣ أيلول / سبتمبر) " .

٦٩ - وتمثل سالف هذه الأحكام البرتغالية في قانونها الجنائي لعام ١٩٨٦ والمادة ١٥٦ من القانون ٨١/٤٤ الموعز في ٢٠ آب / أغسطس ١٩٨١ .

٧٠ - وقالت رواندا في ردها أنها أدّبت على شجب وادانة أنشطة المرتزقة أينما حدثت واعتمدت تشريعات في هذا الصدد . وتضيف أن المادة ١٦٣ ، الفقرة ١ ، من القانون الجنائي الرواندي تنص على عقوبات على أي شخص " يقوم من خلال الهدايا ، أو الأجور ، أو الوعود أو التهديدات ، أو اساءة استخدام السلطة أو النفوذ ، بتجنيد رجال أو يسبب أو يقبل تجنيد رجال نيابة عن قوات مسلحة بخلاف القوات النظامية للدولة " .

٣ - ما ورد من اقتراحات

٧١ - أعلنت الدول التي ردت على المقرر الخاص أنها توعد القيام بإجراءات عملية للقضاء على الارتزاق . وأبدت اهتماما ملحوظا بأعمال اللجنة المخصصة ، على أمل الوصول في الوقت اللازم إلى قانوني ملزم .

٧٢ - وتقترح بعض الردود التي وردت طرقا لمعالجة مسألة الارتزاق ، فيما يتعلق بالوضع الراهن للأمور وفيما يتعلق بالاسهام المتوقع من المقرر الخاص على السواء . وفي هذا السياق ، ينبغي للجنة أن تحيط علما بوجهة نظر حكومة الولايات المتحدة التي أعربت عن معارضتها الدائمة لتجنيد المرتزقة وتمويلهم واستخدامهم . ومع ذلك تقول الولايات المتحدة أنه لا يمكن أن يكون هناك أكثر من بضعة مئات من المرتزقة في العالم في الوقت الحالي . وتستطرد قائلا أنه بالمقارنة بالمشاكل الخطيرة القائمة في عدد من الدول الأعضاء ، مثل الاختفاءات وأحكام الاعدام التعسفية والتعذيب والألاف من السجناء السياسيين ، تعتبر أنشطة الارتزاق محدودة النطاق . وترى الولايات المتحدة أيضا ضرورة أن توعّذ في الاعتبار أعمال اللجنة المخصصة التي أنشئت بواسطة قرار الجمعية العامة ٤٨/٣٥ وأضافت أن اللجنة قد أثبتت على وضع اتفاقية دولية لمكافحة الارتزاق وأنها اكتسبت معرفة كبيرة في هذا الموضوع .

٧٣ - وترى الولايات المتحدة أن من الجوهرى وضع تعريف دقيق " للمرتزق " للقيام بأى مناقشة بناءً في هذا الموضوع . ومن رأى هذا البلد ، أن مشروع القرار ١٩/Rev.2 الذي عين بموجبه مقرر خاص ، يجعل من الواضح ، أن لجنة حقوق الإنسان قد وضعت في ذهنها تعريف مصطلح " المرتزق " الوارد في المادة ٤٧ من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ . ولذا فإن الولايات

المتحدة على ثقة بأن دراسة المقرر الخاص سوف تعرف بصلاحية هذا التعريف وتأخذه كأساس . وأضافت أن التعريف الوارد في المادة ٤٧ هو نتيجة اتفاق دولي تم الوصول إليه بعد مفاوضات طويلة وأن حكومة الولايات المتحدة سوف تعتبر أي محاولة لاضعاف هذا التعريف أو تغيير المفهوم المقبول على نحو عام للمرتزق محاولة غير مقبولة .

٧٤ - وقالت الولايات المتحدة أيضاً إن أي دراسة بشأن المرتزقة ينبغي أن تركز على منع أفعال عنيفة معينة ترتكب لتحقيق مكاسب خاصة بواسطة أفراد تم تجنيدهم خصيصاً للمحاربة في منازعات مسلحة والاشتراك مباشرة في القتال ، والمعاقبة عليها . ومع ذلك لا يمكن اعتبار مثل هؤلاء الأشخاص من المرتزقة إذا كانوا من مواطني طرف في النزاع أو من المقيمين فيإقليم يسيطر عليه طرف في النزاع ، أو أعضاء في القوات المسلحة لطرف في النزاع ، أو أرسلتهم دولة ليست طرفاً في النزاع في مهمة رسمية كأعضاء في قواتها المسلحة .

٧٥ - وبالإشارة إلى اختصاص المقرر الخاص ، تأمل حكومة الولايات المتحدة على وجه خاص أن يضع في اعتباره أن مجلس الأمن وحده ، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ، هو المخول بتحديد ما إذا كان استخدام المرتزقة يمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين . وأخيراً ، تحت المقرر الخاص أن يراعي وجوب حماية حقوق الإنسان للمتهمين بالارتزاق في جميع الاحوال مهما كانت خطورة التهمة الموجهة إليهم .

٧٦ - ويحتوى الرد الوارد من الفلبين على اقتراحين ينبغي وضعهما في الاعتبار . الأول هو أن المسؤولية عن أنشطة الارتزاق ينبغي أن تُنسب لا إلى الأشخاص الذين يتصرفون كمرتزقة فحسب وإنما أيضاً إلى الدول أو الهيئات أو المنظمات التي تدعم هذه الأنشطة ، بحيث أن من الضروري تجريم الذين يتصرفون بصفة مباشرة والذين يسهّلون لهم ارتكاب مثل هذه الأفعال على السواء . والثاني هو أن أي اتفاقية دولية لحظر تجنيد المرتزقة وتمويلهم وتدريبهم ينبغي أن تحتوى أحكاماً لحماية أمن البلدان النامية وأن تحدد بوضوح الالتزامات والمسؤوليات الدولية للدول .

٧٧ - وتقول الرسالة الواردة من بيرو أن موضوع الارتزاق ينبغي تناوله على أساس متعدد الاختصاصات بغرض تعزيز حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم على نحو مطلق . وتضيف أن النهج المتعدد الاختصاصات يتفق مع المستوى الحالي للقانون الدولي لحقوق الإنسان . وأخيراً ترى أن الإجراءات التي تتخذها الدول ينبغي أن تفعّل في الاعتبار آثار الارتزاق على التمتع بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأن تغطي جميع هذه الحقوق كما هو مفهوم من الإعلان بشأن الحق في التنمية الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٦ .

٧٨ - وعلى نحو عام ، تتفق جميع الردود على الحاجة إلى صك دولي للقضاء على الارتزاق وتقديم اقتراحات لتشجيع الاتفاقيات بشأن التعاون الدولي في هذا الاتجاه ، وعلى وجه خاص العمل الذي تقوم به اللجنة المخصصة . وبالمثل ، يود المقرر الخاص أن يؤكد أن جميع البيانات التي وردت أجمعـت على تشجيع عمله ، وأعربت عن نية الدول في التعاون من خلال الرد على الاستقصاءات وتقديم وجهات نظرها ، كما أبرزـت أيضاً أن نجاح المقرر الخاص في مهمته سوف يسـهم في تحقيق توافق دولي من أجل القضاء على مشكلة الارتزاق وضمان أن يسود حق الشعوب في تقرير مصيرها ، جنباً إلى جنب مع السلم والأمن الدوليين .

المعلومات الواردة من المنظمات الدولية

باء -

١ - هيئات الامم المتحدة

٧٩ - تتفيدا للولاية المحددة في القرار ١٦/١٩٨٧ ، طلب المقرر الخاص أيضاً معلومات ذات صلة من جميع هيئات الامم المتحدة ، في حالة ما اذا كانت قد وصلتها معلومات بصفة مباشرة أو غير مباشرة أو أحاطت علماً أو تلقت تقارير بشأن مشكلة الارتزاق . ووردت ردود من مكتب مفوض الامم المتحدة لนามيبيا ، ومفوضية الامم المتحدة لشئون اللاجئين ، ومكتب وكيل الأمين العام لشئون الاعلام ، ومكتب وكيل الأمين العام للشئون السياسية وشئون مجلس الأمن ، ومكتب وكيل الأمين العام للشئون السياسية الخاصة والتعاون القليبي وانهاء الاستعمار والوصاية ، وإدارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، ومركز مناهضة الفصل العنصري ، ووكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى ، وجامعة الامم المتحدة .

٨٠ - وللأسف لم تتوفر هذه الهيئات أية معلومات مفيدة ، وإن تكن عرضت بالفعل استعدادها للتعاون . ومع ذلك ، لم يتردد مكتب مفوض الامم المتحدة لนามيبيا في الاشارة الى نظام جنوب افريقيا العنصري ، الذي يحتل اقليم ناميبيا على نحو غير شرعي باعتباره يستخدم المرتزقة لأغراضه التدخلية والعنصرية . وأتاح للمقرر الخاص صورة من تقرير مجلس الامم المتحدة لนามيبيا الى الأمين العام (A/42/24 ، الجزء الأول) الذي قدم في ١٥ تشرين الاول / أكتوبر ١٩٨٧ ، واسترعى الانتباه بوجه خاص الى الفصل السابع ، الفرع ٨ ، المتعلق بالحالة العسكرية في ناميبيا .

٨١ - يصف هذا الفصل من التقرير بالتفصيل استخدام المرتزقة بواسطة جنوب افريقيا ضد شعب ناميبيا ولمهاجمة بلدان افريقية مستقلة أخرى من ناميبيا ، على السواء (الفقرتان ٣٣١ و ٣٣٣) . وأشارت بصفة خاصة الى الكتيبة ٣٢ ، أو "كتيبة بوفالو" ، المكونة بقدر كبير من مرتزقة ، يشترون في مناورات عسكرية غير شرعية في شمال ناميبيا ، ضد أنغولا (الفقرة ٣٣٩) . ويقول التقرير أن جنوب افريقيا قامت بهذه المناورات ضد حرية وسيادة دول افريقيا الجنوبية - أنغولا ، بوتسوانا ، ليسوتو ، موزambique ، زامبيا ، زimbabوى - مع ارتکاب أفعال تتسم بالتخريب ، والعدوان العسكري ، والتدخل ، وغيرها من أشكال زعزعة الاستقرار . ويقول التقرير ان جنوب افريقيا تجند المرتزقة وتدريبهم وتسللهم وتزودهم بالمعدات لمهاجمة احدى الدول وزعزعة الاستقرار ودعم جماعات ، مثل اليونيتا في أنغولا والحركة الوطنية الشورية في موزambique ، تناوش وتهاجم الحكومات الشرعية في هاتين الدولتين .

٢ - المنظمات الدولية والقليمية

٨٢ - تلقى المقرر الخاص ، ردوداً من منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، والانتربول ، ومنظمة الدول الامريكية ، والنظام الاقتصادي لامريكا اللاتينية . وهذه المنظمات اما قالت أن الموضوع يقع خارج نطاق اختصاصها ، أو أشارت الى المبادئ الدولية واتفاقات الامم المتحدة التي تدين ممارسات الارتزاق والتي ما يعرف عن استخدام المرتزقة في مواقف تتطوى على استعمار أو استعمار جديد أو عنصرية أو انتهاك لسيادة الدول أو التي تتحدى شرعية حركات التحرير الوطنية وحق الشعوب في تقرير مصيرها .

جيم - المعلومات الواردة من المنظمات غير الحكومية

- ٨٣- تلقى المقرر الخاص اسهامات قيمة في عمله من المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المركز الاقتصادي والاجتماعي . وتحتوى هذه الرسائل على معلومات تقع في فئتين رئيسيتين : تقارير عن حالات تتعلق باستخدام المرتزقة ، واعتبارات نظرية ومنهجية تتعلق بالوضع الراهن للجهود المتعلقة بمعالجة ظاهرة الارتزاق .
- ٨٤- وردت ردود من الجهات التالية : الاتحاد البرلماني الدولي ، منظمة اتحاد نقابات العمال الافريقية اللجنة الدولية لفقهاء القانون ، اللجنة الأندية لفقهاء القانون ، الجمعية المناهضة للرق وحماية حقوق الانسان ، ومنظمة البقاء الدولي ، والمعهد الدولي للقانون الانساني ، ومؤتمر السلم المسيحي ، والاتحاد الدولي للمحامين الديمقراطيين ، المعهد الدولي لحقوق الانسان ، الاتحاد الدولي للمحامين ، الحركة الدولية A.T.D. ، العالم الرابع ، اللجنة الدولية للصلب الاحمر . كما ورد رد أيضا من حركة تحرير وطنية هي المؤتمر الوطني الافريقي .
- ٨٥- وفيما يتعلق بالرسائل المتعلقة بالتقارير الخاصة باستخدام المرتزقة ، يرغب المقرر الخاص الاشارة الى ما يلي : أبلغت منظمة اتحاد نقابات العمال الافريقية عن تزايد مستمر في تجنيد واستخدام المرتزقة لدعم المنظمتين اللتين تزعمان أنهما حركات مقاومة وطنية وهما الحركة الوطنية الثورية واليونيتا في موزامبيق وأنفولا على التوالي اللتين تعارضان الحكومة والشعب وتنتهكـان الوحدة القليمية والاستقلال في هذين البلدين . ويقول المؤتمر الوطني الافريقي أن حكومة جنوب افريقيا هي المجدـد والممول المستخدم الرئيسي للمرتزقة في افريقيـا ، وعلى وجه خاص في افريقيـا الجنوبيـة ، وان قواتها المسلحة تضم وحدات مكونة من مرتزقة منها جنسيات مختلفة من بريطانيا ونيوزيلندا وروديسيـا سابقـا وغيرها . وذكرت أنه في أعقاب انتصار حركة التحرير الوطنية لشعب زمبابـوى ، انضمت وحدة الجيش الروديسيـي التي تخصصت في المعاقبـة الجماعـية ، "السيـلوس سـكاتـوس" الى جيش جنوب افريقيـا واستخدمـت لزيادة الهجمـات ضد دول خط الجـبهـة الافـريـقـية . وأشارـت منظـمة البقاء الدولـيـة الى حالة البـشـمانـانـ الذين تجـنـدهـمـ جـنـوبـ اـفـرـيقـيـاـ فيـ نـامـيـيـاـ وـتـسـتـخـدـمـهـمـ فيـ مـعـارـسـ المـرـتـزـقـةـ مـسـتـغـلـةـ بـوـعـسـهـمـ وـفـقـرـهـمـ الشـدـيدـ . وـتـبـيـنـ هـذـهـ الـحـالـةـ كـمـاـ تـشـيرـ الىـ ذـلـكـ مـنـظـمةـ الـبقاءـ الـدولـيـةـ أـنـ تـجـنـيدـ المـرـتـزـقـةـ يـكـونـ أـسـهـلـ فـيـ الـمـنـاطـقـ الـتـيـ تـحـتـلـهـاـ جـنـوبـ اـفـرـيقـيـاـ نـظـرـاـ لـلـظـرـوفـ الـقـاسـيةـ وـالـجـهـلـ وـالـفـقـرـ الشـدـيدـ . الـذـيـ يـدـفـعـ الشـابـ الـىـ التـطـوعـ كـمـرـتـزـقـةـ مـنـ أـجـلـ الـهـرـوبـ مـنـ الـحـيـاةـ الـبـائـسـةـ . وـتـلـقـىـ المـقـرـرـ الخـاصـ تـعـلـيقـاتـ تـعـطـيـ تـفـاصـيلـ أـكـثـرـ عـنـ حـالـةـ الـبـشـمانـ مـنـ الـإـسـتـاذـ روـبرـتـ غـورـدونـ ، وـهـوـ عـالـمـ أـجـنـاسـ وـمـدـيـرـ بـرـنـامـجـ الـدـرـاسـاتـ الـأـفـرـيقـيـةـ فـيـ جـامـعـةـ فـرـمـونـتـ ، بـصـفـتـهـ عـضـوـ فـيـ مـنـظـمةـ الـبقاءـ الـدولـيـةـ . وـدـرـسـ الـإـسـتـاذـ غـورـدونـ مـسـأـلـةـ مـنـحـ "ـ الصـفـةـ الـبـرـيـتوـرـيـةـ "ـ لـلـبـشـمانـ وـاستـخـدـامـهـمـ كـجـنـودـ بـوـاسـطـةـ الـقـوـاتـ الـمـسـلـحةـ فـيـ جـنـوبـ اـفـرـيقـيـاـ ، وـوـصـفـ عـمـلـيـةـ اـسـاءـ اـسـتـخـدـامـ جـنـوبـ اـفـرـيقـيـاـ لـعـلـمـ الـأـجـنـاسـ بـقـصـدـ اـخـضـاعـ الـشـعـوبـ لـسـيـطـرـتهاـ وـاـسـتـخـدـامـهـمـ فـيـ خـطـطـهـاـ لـلـاحتـلـالـ وـالـسـيـطـرـةـ الـعـسـكـرـيـةـ .
- ٨٦- وأشارـتـ اللـجـنةـ الـأـنـدـيةـ لـفـقـهاـءـ الـقـانـونـ عـلـىـ نـحـوـ عـامـ إـلـىـ ظـاهـرـةـ الـارـتـزـاقـ فـيـ اـفـرـيقـيـاـ الـجـنـوبـيـةـ وـرـبـيـطـ ذـلـكـ بـمـارـسـاتـ لـمـكـافـحةـ الـاستـعـمـارـ وـالفـصـلـ الـعـنـصـرـىـ . وـفـيـ رـأـيـ اللـجـنةـ أـنـ وـجـودـ هـذـهـ الـظـاهـرـةـ فـيـ أـمـرـيـكاـ الـوـسـطـيـ وـرـبـيـطـ بـمـارـسـاتـ الـعـسـكـرـيـةـ الـتـيـ تـهـدـفـ إـلـىـ زـعـزـعـةـ الـاـسـتـقـرارـ فـيـ الـمـنـطـقـةـ وـالـقـلـبـ حـكـومـاتـ الـبـلـدـانـ . وـأـعـرـبـتـ اللـجـنةـ عـنـ قـلـقـهاـ اـزـاءـ "ـ الـادـعـاءـاتـ الـمـتـكـرـرـةـ لـوـجـودـ مـرـتـزـقـةـ فـيـ أـمـرـيـكاـ الـوـسـطـيـ "ـ وـطـرـحـتـ حـالـةـ نـيـكارـاغـواـ باـعـتـارـهـاـ مـسـأـلـةـ تـسـتـحـقـ اـهـتـمـاماـ خـاصـاـ ، عـلـمـاـ بـأـنـ مـحـكـمـةـ الـعـدـلـ الـدـولـيـةـ ، الـتـيـ نـظـرـتـ فـعـلاـ فـيـ الـمـسـأـلـةـ وـوـصـلـتـ إـلـىـ قـرـارـ ، لـاحـظـتـ اـعـتـمـادـ أـنـشـطـةـ

"الكونترا" على منظمات في بلد خارج المنطقة . وتقترن اللجنة اجراء تحقيق بشأن الأجانب الذين لهم صلات "بالكونترا" وذلك على وجه خاص لتحديد ما اذا كان وصف الارتزاق ينطبق عليهم ، كما تشير الى ذلك التقارير .

٨٧- وأشارت اللجنة الدولية لفقهاء القانون الى حالة نيكاراغوا بالتحديد ، وأرفقت مواد تلقي الضوء على السواء ، في رأيها ، على تدخل الولايات المتحدة المدبر في نيكاراغوا وعلى وجود مرتزقة في معسكر "الكونترا" . وتشمل الوثائق المرفقة : تصريحا من السيد انريكي هانسنفوس الى محكمة الدرجة الأولى في نيكاراغوا وتسلسلا تاريخيا منحازا لتدخل الولايات المتحدة في نيكاراغوا ، مأخذوا من بيان نيكاراغوا الى محكمة العدل الدولية ، وصورا من مقالات ظهرت في "كريفت أتشيون" وهي نشرة معلومات تتعلق بأنشطة المرتزقة في افريقيا وأمريكا اللاتينية ، والدور الذي تلعبه منظمات في الولايات المتحدة في هذه الانشطة ، وعلى وجه خاص "Soldier of Fortune" والأفراد الذين يوقعون ، لأسباب مالية ، عقودا قصيرة الأمد للاشتراك في عمليات عسكرية في أمريكا الوسطى . وتشير هذه المقالات الى وجود شبكة مكثفة جدا من المناهج والنظم والمعايير التي تستخدم لتجنيد المرتزقة أو تقدم أدلة على ذلك كما تحدد أماكن وأنواع المنشآت التي تستخدم فيها المرتزقة حاليا . وينبغي فحص هذه المعلومات والتفاوتات فيما بينها وبين المعلومات الواردة من مصادر رسمية ، وتحديد نطاقها وطبيعتها بدقة ، في إطار ولاية موسعة .

٨٨- قدمت منظمات عديدة ، مثل اللجنة الدولية لفقهاء القانون ، واللجنة الأندية لفقهاء القانون ، والجمعية الدولية للمحامين الديمقراطيين ، ومؤتمر السلم المسيحي ، واللجنة الدولية للملقب الاحمر ، أفكارا بشأن الجوانب الأساسية لظاهرة الارتزاق . وكانت المواقف الرئيسية هي التالية : نطاق المادة ٤٧ من البروتوكول رقم ١ لاتفاقات جنيف ، تطور مفهوم الارتزاق وجود هذه الظاهرة في مختلف أنواع النزاعات الجارية حاليا ، العمليات التي يقوم بها المرتزقة والتي تمثل انتهاكا لحقوق الانسان لدى الشعوب ، حالة المناقشات في اللجنة المخصصة لموضوع صياغة اتفاقية دولية لحظر تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم ، مسؤولية الدول تجاه وجود الارتزاق ومراعاة حقوق المرتزقة المقبوض عليهم . طرحت جميع هذه المواقف على اعتبارها مسائل ينبغي أن تكون ذات أهمية للمقرر الخاص في دراسته بشأن استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الانسان ومنع ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها .

٨٩- وضع المقرر الخاص في الاعتبار الواجب جميع الاسهامات والاقتراحات المشار اليها أعلاه ، اذ انها تمثل مخزونا قيما من المعلومات أخذة في الاعتبار عند تحضير هذا التقرير .

خامسا - دراسة نماذج أنشطة المرتزقة

٩٠ - ان ما ورد من معلومات ، ودراسة خلفية الوضع الراهن للارتزاق العسكري وتحليل هذا الوضع ، من زاوية الدراسة النظرية للموضوع ومعالجته في القانون الدولي ، وكذلك فيما يتعلق بالحالات الفعلية التي سجل فيها وجود نشط لظاهرة المرتزقة ، قد زودت المقرر الخاص بمجموعة وافية من المواد ، استخدمت كأساس لطرح عدد من الاعتبارات الأولية بشأن استخدام المرتزقة وتصنيف الارتزاق العسكري كظاهرة تنطوي على انتهاك لحقوق الانسان وعرقلة لحق الشعوب في تقرير مصيرها . ومع أنه صحيح أن الامم المتحدة قد أولت اهتماما كبيرا لمشكلة الارتزاق العسكري منذ الستينات ، فلسوء الحظ أن جهودها لم تفض الى القضاء على هذه الممارسة الذمية .

٩١ - وبتحديد أكثر ، فان بلدان الجنوب الافريقي ، التي تتناضل في سبيل تأكيد استقلالها الوطني وترسيخ الاراضي التي أستولت عليها ذات السيادة ، يجري اخضاعها لعدوان ذي طابع استعماري من جانب النظام العنصري في جنوب افريقيا ، الذى يقوم ، اما مستخدما قواته العسكرية النظامية مباشرة أو موظفا مرتزقة ، بالتدخل في سيادة هذه البلدان ، واحتلال أجزاء من أراضيها والتعاون مع فئات مسلحة ، مثل الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) في أنغولا والحركة الوطنية للمقاومة (رينامو) في موزامبيق ، اللتان تسعian الى الاطاحة بالحكومات الشرعية لتلك البلدان والاستيلاء على الحكم بغية اقامة حكومات خاضعة لنظام بريتوريا . ان هذه الاحداث تبيّن أن الارتزاق العسكري مازال قائما وأنه لايزال يهدد السلم والأمن الدوليين بالخطر . وعلاوة على ذلك ، ففي ضوء التقارير التي تلقاها المقرر الخاص وادانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة للارتزاق العسكري بوصفه عامل يستخدم لغرض تقويض استقرار " الحكومات دول الجنوب الافريقي ودول أمريكا الوسطى وغيرها من الدول النامية والاطاحة بها ، ومحاربة حركات التحرير الوطني للشعوب التي تتناضل من أجل ممارسة حقها في تقرير المصير " ، يمكن القول بأن ظاهرة الارتزاق العسكري قد نمت وانتشرت وازدادت تعقيدا . وقد نمت لأنها أكثر نشاطا مما كانت عليه في العقود السابقة ، وانتشرت لأن وجودها مشهود في مناطق مثل أمريكا الوسطى وبلدان لم تشهد قط عدواها من هذا النوع حتى الآن ، وازدادت تعقيدا لأنها اتخذت أشكالا كثيرة التنوع ، وأقامت آلية تنظيمية وتشغيلية أكثر تعقيدا ، وتورطت في أنواع مختلفة من المنازعات ، الدولية والمحلية على السواء .

٩٢ - ولا شك في أن البشرية قد أحرزت تقدما كبيرا في الإبلاغ عن ممارسات المرتزقة وادانتها وهناك عدد وافر من الإعلانات والقرارات الصادرة عن الامم المتحدة والمثيرة لقدر كبير من الاهتمام فيما يتعلق بموضوع الارتزاق العسكري . وتدين هذه القرارات ممارسة استخدام المرتزقة من أجل اتخاذ اجراءات ضد حركات التحرير الوطني ، أو لعرقلة تنمية الدول التي أزيل منها الاستعمار والدول ذات السيادة ، أو للاطاحة بحكوماتها الشرعية . كما تدين المرتزقة على أفعالهم الاجرامية ، وتدين تجنيدتهم وتمويلهم وتدريبهم وحشدهم واستخدامهم ، وتدين كذلك الدول التي تكون ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، أو بالفعل أو بالامتناع ، متورطة في عمليات مرتزقة أو تعمل شركاء فيها . وعلاوة على ذلك ، فإن كل هذا النشاط من جانب الامم المتحدة يشير الى فرق هام بين الارتزاق العسكري المسلط به على أساس فردي والارتزاق الذي يعتبر سلسلة من الاعمال العدوانية للمرتزقة ، والتي قد تكون مجموعة من الأفراد ، أو منظمة ما بل وحتى دولة ما ، مسؤولة عنها .

٩٣ - وهذا يعني أن نشاط المرتزقة يتعارض مع مبادئ القانون الدولي ، حيث انه مرتبط دوما بحالات تحظرها صراحة المبادئ الأساسية للقانون الدولي وتنافي مع هذه المبادئ ، ألا وهي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، والسلامة الأقلية ، والاستقلال ، وتقرير الشعوب لمصيرها ، إلى جانب ادانة الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري وجميع أشكال السيطرة الأجنبية . وبعبارة أخرى ، فان الارتزاق العسكري يسعى بتعتمد الى وضع كل ما ترفضه وتدينه الامم المتحدة موضع التطبيق . ان التعاون الدولي المعلن في ميثاق الامم المتحدة يقوم على أساس الاستقلال السياسي للدول وسلامتها الأقلية وتقرير الشعوب لمصيرها ، غير أن المرتزقة ، الذين يخدمون المصالح الأكثر رجعية لجماعات أو دول ما ، منظمون في زمرة مسلحة تسعى الى قمع الحرية واخضاع الشعوب . وخلاصة القول ، فمن حيث المبدأ السياسي ، يحظى الارتزاق العسكري بالفعل . اهتمام خاص من المجتمع الدولي . غير أنه لا يمكن قول الشيء ذاته عن القانون الدولي الوضعي ، الذي ما يخرج لا يخلو من التغيرات . وثمة حاجة للتشجيع على وضع اتفاقية دولية تشمل ، من خلال تدابير وقائية وتأديبية ، جميع جوانب الارتزاق العسكري في الوقت الراهن ، فضلا عن اتفاقيات ثنائية ومتعددة الاطراف للتصدى للارتزاق العسكري .

٩٤ - من هذه الزاوية ، ومع مراعاة أن استخدام المرتزقة يفضي بالفعل الى انتهاكات لحقوق الإنسان على نطاق واسع وفي جميع المجالات ، في حين يعرقل في الوقت ذاته ممارسة الشعوب لحقها في تقرير مصيرها ، فقد رأى المقرر الخاص أن من المناسب أن يقدم عددا من التعليقات بشأن مفهوم المرتزقة ، في ضوء المشاكل الناشئة حاليا والتقارير الواردة ، وأن يتقدم أيضا باقتراحات معينة قد تفضي الى وضع دراسة لنماذج ظاهرة الارتزاق العسكري ، عن طريق دراسة مختلف الاشكال التي تتخذها في الوقت الراهن . وعلى أي حال ، فالتعليقات والاقتراحات على السواء مقدمة على سبيل التجربة ، لكنها ستكون مفيدة من أجل مواصلة المهمة الجارية والوصول بها في نهاية المطاف الى مقترنات لضمان السلم والأمن الدوليين .

ألف - تعريف "المرتزق"

٩٥ - في بادئ الأمر ، كان التعريف الوارد في المادة ٤٧ من البروتوكول الاضافي الاول بمثابة خطوة ايجابية صوب وضع تشريع دولي بشأن الارتزاق العسكري . وكانت هذه المادة أول نص حظي بتوافق في الآراء بين الدول وأدرج في اتفاقية دولية . كما كانت تلك أول مرة صيغ فيها معيار في القانون الانساني الدولي يحدد الوضع القانوني للمرتزقة والشروط الواجب استيفاؤها لوصف أحد بأنه مرتزقة ومعاملته كذلك . وعلاوة على ذلك ، يمكن القول أن المعيار الوارد في المادة ٤٧ قد نظم حالات تورط المرتزقة في المنازعات المسلحة الدولية ، في سياق القانون الانساني الدولي والمبادئ التوجيهية التي يحددها .

١ - الوضع الحالى للمناقشة

٩٦ - غني عن البيان أن ما سلف ذكره لا يعني أن المادة ٤٧ من البروتوكول قد بلغت حد الكمال ولا تقبل التغيير . وفي الواقع أن المناقشة بشأن جواهرها وامكانية تطبيقها مازالت مستمرة ، وثمة تأييد متزايد للمدرستين السياسية والقانونية اللتين تويدان تأييداً نشطاً تنفيج المادة المذكورة وتطويرها وتوسيع نطاقها . ومن ثم ، فعلى الصعيد الاقليمي ، تبص اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية

ب شأن القضاء على الارتزاق العسكري في افريقيا على تنفيذ نص المادة ٤٧ وتطویره . وكذلك فسان الاساس التفاوضي الموحد المتعاق الثاني في اللجنة المخصصة لاعداد مشروع اتفاقية دولية لمناهضة الارتزاق العسكري يتناول مقتراحات موضوعية في هذا الشأن ، تتجاوز التعريف الوارد في المادة ٤٧ من البروتوكول الأول .

٩٧- والعناصر الايجابية للمادة ٤٧ ، التي تجعلها منسجمة مع التقدم الذي يجري احرازه حاليا في هذا الشأن ، هي التالية :

(١) أنها أول محاولة لاضفاء طابع منهجي على تعريف المرتزق في القانون ولتحديد هذا التعريف في التشريع ، وأنها أساس لاحراز تقدم تشريعي مستقبلاً ؛

(ب) أنها تنكر على المرتزق الحق في أن يكون له وضع المقاتل أو أسير الحرب .
هذه قاعدة راسخة ولainبغى تنقيحها ؛

(ج) أنها تحدد أن المرتزق يجري تجنيده خصيصاً ليقاتل في نزاع مسلح ضد أحد أطراف النزاع ، وأنه يحفزه أساساً وبالتحديد الرغبة المادية في تحقيق مفぬم ؛

(د) أنها توضح مسألة الجنسية في تعريف المفترض ، مستثنية رعايا طرف في النزاع والمتوطنين باقليم يسيطر عليه أحد أطراف النزاع ؛

(ه) أنها تحدد التناقض بين وضع المرتزق ووضع العضو المنتظم وال دائم في القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع ، أو وضع الشخص الموفد في مهمة رسمية من قبل دولة ليست طرفا في النزاع ؛

(و) أنها يمكن أن تظل صكًا قانونيًا لمعالجة الارتزاق العسكري في حالات النزاع المسلح الدولي ، مع امكانية زيادة تحديد نطاقها وطريقة وجوب تطبيقها من قبل أحد أطراف النزاع الذي هو ضحية لعدوان شنه المرتقة .

٩٨ - وما يؤكد تقدير المقرر الخاص أن أحكام المادة ٤٧ قد عولجت في اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية وفي العمل الذي تضطلع به اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الارتزاق العسكري وفي كلتا الحالتين ، أدرجت المادة ٤٧ بوصفها مكونا أساسيا من مكونات تعريف المرتزق ، مع أنه ، وهو أمر منطقي ، قد أدخلت تغييرات طفيفة في النص الفعلي لاتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية ، والأكثر أهمية أنه قد وسّع نطاق التعريف وأصبح ينطبق على أنواع أخرى من المنازعات .

٩٩ - ويتبين مما سلف أن المادة ٤٧ ، على الرغم من ميزاتها ، ليست بأى حال ثابتة وغير قابلة للتغيير . ان البقاء على هذا النص بوصفه الكلمة الأخيرة للقانون الدولي فيما يتعلق بالارتزاق العسكري هو بمثابة النظر الى هذه الحالة على أنها لا تقبل التغيير . ان العمليات التاريخية ، وتزايد تعقيد العلاقات الاجتماعية ، والمصالح الاقتصادية ، والتفاعل بين السياسة الداخلية لبلد ما والساحة الدولية ، قد تترجم عنها حالات نزاع توثر في المبادئ والحقوق الاساسية وتفضي الى انتهاكات لحقوق الانسان وحالات اخلال بالسلامة الاقليمية للدول ، وبسيادتها واستقلالها ، مع استخدام المرتزقة لهذه الانغراض . وتبين دراسة لعدد كبير من حالات النزاع التي تهدد السلم والأمن الدوليين بالخطر أن هذه الحالات ليست ، على وجه التدقيق ، نزاعات مسلحة دولية . فشلة حروب كثيرة لم تعلن رسميا عند بدايتها ، والعدوان المسلم والاستراتيجيات المطابقة لما يعرف " بحروب منخفضة

الكثافة " تستخدم من أجل التدخل في سيادة الدول وتقرير مصير الشعوب . وأخيرا ، تحدث منازعات داخلية تكون مسلحة ومنظمة ومدعومة من خارج البلد الداخل في المنازعة ، لأن ذلك يتفق ومصالح الدولة الأجنبية التي تتدخل بذلك في الشؤون الداخلية لبلد آخر .

١٠٠ - ونظرا لخصائص هذه المنازعات ، كما أفيد في عدد من الحالات ، تشمل أساليب العدوان المستعملة استخدام المرتزقة . ولا تتناول المادة ٤٧ من البروتوكول الاضافي الاول تورطهم في حالة لا يوجد فيها ، من الناحية الموضوعية ، نزاع مسلح دولي . ويشير البروتوكول في كل مكان منه الى منازعات مسلحة دولية ، ويمكن وبالتالي افتراض أن المرتزقة لا يشتراكون الا في منازعات من هذا النوع . غير أن الخصائص ذاتها فيما يتعلق بالتجنيد ، والمشاركة المباشرة في الاعمال العدائية ، والمكافآت ، وما الى ذلك ، قد تسرى في نزاع داخلي في حالة من يشاركون فيه باليابا عن طرف ثالث بغية الاطاحة بالحكومة أو توقيض سلامتها الاقليمية أو استقلالها . وسيتعين أيضا النظر في نشاط المرتزقة هذا والمعاقبة عليه بمقتضى القانون الدولي .

١٠١ - من وجهة النظر هذه ، أظهرت دراسة تعريف " المرتزق " مشاكل وأوجه قصور في التعريف الوارد في المادة ٤٧ . وتنصي هذه المشاكل وأوجه القصور اجراء دراسة أكثر تفصيلا تفضي الى وضع تعريف أوسع وأتم وأسهل من حيث امكانية تطبيقه ، يشمل جميع الحالات التي تحدث فيها ممارسات مرتزقة .

١٠٢ - وينبغي مراعاة العوامل التالية في الدراسة المقترحة :

(أ) يشير تعريف المرتزق الوارد في المادة ٤٧ الى المرتزقة في حالات النزاع المسلح الدولي . وفي هذه الايام ، يوجد المرتزقة ، في أكثر الاحيان ، في المنازعات المسلحة غير الدولية . وينبغي اتخاذ اجراءات تشريعية وقائية وتأديبية فيما يتعلق بمارسات المرتزقة هذه ؛

(ب) ويشير التعريف الراهن الى المرتزقة فقط وليس الى ظاهرة الارتزاق العسكري ، الأوسع نطاقا والاكثر تعقيدا . ويتحمل المرتزق مسؤولية فردية عن أفعاله ، لكنه يشترك في جرم جماعي ومعدى يشمل الكيان (الجماعة أو المنظمة أو الدولة) الذي يرعاه ، والجهة القائمة بالتجنيد والجهة القائمة بالتمويل ، والجهة الموردة للأسلحة ، والجهة المصدرة للاياعز ، والجهة الناقلة ، وبالطبع ، الجهة المنفذة ؛

(ج) ويلزم تتحقق التعريف بحيث يعترف بمختلف أنواع نشاط المرتزقة ، تبعا لطبيعة النزاع المسلح الذي يحدث فيه هذا النشاط . وعلى سبيل المثال ، فإن عدوان المرتزقة الذي تتعرض له بلدان الجنوب الافريقي يحدث في سياق النزعة التوسعية العسكرية والسياسية الاستعمارية والعنصرية لحكومة جنوب افريقيا ، التي تسعى الى عرقية عملية تدعيم الاستقلال أو تحرير المصير في البلدان المجاورة . ومن الجهة الأخرى ، فإن عدوان المرتزقة المبلغ عنه في أمريكا الوسطى هو من نوع مختلف . فقد تم ربطه بقرارات دولة أجنبية من خارج المنطقة . غير أن الدولة المذكورة قد أخذت على عاتقها على ما يبدو ، الاطاحة بحكومة أو تحديد انتفاضات شعبية ثورية لا ترود لها أو لا تتوافق مع روئيتها للأمن الاستراتيجي للمنطقة ككل ؛

(د) وينبغي اعادة النظر في دوافع الارتزاق العسكري ومعالجة هذه الدوافع بقدر أكبر من المرونة ، حيث أن المفهوم المادي ، أي المال ، ليس بالضرورة السبب الوحيد للانخراط في صف

المرتزقة . وينبغي النظر في امكانية وجود عوامل أخرى ، مثل التعصب الايديولوجي ، والرغبة في المفامرة ، والعنصرية ، واستحواذ فكرة الحرب ، وغير ذلك من أشكال الضغط النفسي التي يتم تفريجها بممارسة نشاط عسكري عنيف . وينبغي الاقرار بأنه ، في حين أن المال ربما يكون دوما دافعا من الدوافع ، فهو ليس العامل الحاسم في جميع الحالات :

(ه) ينبع أن يوضع في الاعتبار أنه اذا ما أريد تنفيذ المادة ٤٧ أو توسيعها وادراجها في اتفاقية دولية بشأن هذا الموضوع ، ينبغي ألا يكون أثر ذلك أن يجعل من المستحيل عمليا لضاحية العدوان أن يثبت وجود ممارسات مرتزقة على الرغم من وجود أدلة تبين أن هذه الممارسات هي عنصر من عناصر الحالة موضوع البحث . وليس من المستصوب جعل تعريف "المرتزق" ينطبق على المرتزقة جميعا دون استثناء ، ولكن ليس من المستصوب أيضا الذهاب الى الطرف الآخر وتحديد شروط اثبات من شأنها في نهاية المطاف أن تسهل على المرتزقة أن يتذكروا بأنهم غير ذلك :

(و) ينبع البقاء على الموقف القائل بأنه ليس للمرتزق حق في أن يكون له وضع المقاتل أو أن يعتبر أسير حرب . غير أنه ينبغي أن يتمتع ، في الوقت ذاته ، بجميع الضمانات القانونية اذا ما ألقى القبض عليه ، وينبغي احترام حقوقه الإنسانية .

٢ - جوهر الارتزاق العسكري

١٠٣ - لا يدعى المقرر الخاص بأن النقاط المطروحة أعلاه توفر حلا لجميع المشاكل التي تشيرها المناقشة بشأن تعريف الارتزاق العسكري . كما انه لم يتمكن من أن يجمع ، في دراسة أولية ، كل المعلومات اللازمة لتمكينه من اقتراح تعريف بديل . غير أنه ، مع مراعاة أن التقريرين الوارددين كلاما والممارسة المتبعة في الامم المتحدة تتصل بعمليات المرتزقة التي تتجاوز اطار المادة ٤٧ ، فقد رأى المقرر الخاص من المناسب اختيار عدد من الاعتبارات التي من شأنها أن تساعد على تقييم الوثائق الواردة والعمل الذي يتبعين الاضطلاع به وفقا للولاية المحددة في قرار لجنة حقوق الإنسان ١٦/١٩٨٧ وفي صياغة تعريف للارتزاق العسكري يمكن أن يضمن توافقا في الآراء .

(أ) الاعتبار الأول هو ضرورة تعين الطبيعة المزدوجة لنشاط المرتزقة . وبعبارة أخرى ، ينبغي أن تراعى في التعريف مسألة المسئولية السياسية والأخلاقية والقانونية لمن يشتغلون في الفعل ، مع التمييز بين مقترح الفعل ومنفذه . وينبغي أن يشير التعريف الى أن جرم الارتزاق العسكري ينطوي على مسؤولية دولة أو منظمة ما ، من جهة ، وفرد ما من جهة أخرى . وخلاصة القول أنه ، نظرا لهذه الطبيعة المزدوجة ، ينبغي أن يعني التعريف بالارتزاق العسكري ، وأن يعني ، في اطار هذه الظاهرة ، بالمرتزقة كأفراد :

(ب) الطابع غير المشروع المتصل في نشاط المرتزقة . ويدعو المقترن الى ايجاد معيار موضوعي يربط نشاط المرتزقة بارتكاب فعل غير مشروع دوليا . ويعتبر الارتزاق العسكري هكذا لأنّه يخطط لفعل غير مشروع دوليا وينظم هذا الفعل ويتوارط فيه . ومن هذه الافعال العدوان الدولي ، أو التدخل التعسفي في الشؤون الداخلية لبلد ما ، أو احتلال أراضيه ، أو التشجيع على القيام بعملسلح ضد حركات التحرر الوطني ، أو تقويض استقرار حكومة شرعية أو الاطاحة بها ، أو محاولات لعرقلة الحق في تقرير المصير :

(ج) طوعية قرار الاعداد لنزع مسلح دولي أو التورط فيه ، أو دعم نزاع داخلي أو تشجيعه ، وتكون هذه الرغبة في التحرير على العمل العسكري والمشاركة فيه السمة الموضوعية التي تحدد العملية ؛

(د) فيما يتعلق بموضوع الجنسية ، فان الاعتبار الرئيسي هو كون تخطيط النزاع والاعداد له قد وقع في الخارج ، ويتم ذلك عادة بتوطئ أحد أطراف النزاع . هل يجعل ذلك أحدا من رعايا البلد المتأثر مرتفقا ؟ لاتزال المناقشة في هذا الشأن مفتوحة ، غير أن المقرر الخاص يجد ، في الوقت الراهن ، أن يستثنى من تعريف " المرتفق " كل من هم من رعايا الطرف المتأثر . ومن الواضح أن لا شيء يمنع دولة ثالثة من استخدام رعايا الطرف المتأثر واستئجارهم للعمل ضد تقرير مصير دولة ما وسياحتها . غير أن اسقاط الشرط المتعلق بالجنسية الأجنبية من شأنه أن يتربّ عليه خطر احتلال اعتبار عفو في المعارضة السياسية قد يحدث أن يتلقى أموالاً من الخارج مرتفقا .

٤- وينبغي أن يراعى ، بقصد هذه الاعتبارات ، أن اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية للقضاء على الارتزاق العسكري في إفريقيا تدرج بعض هذه العناصر في المادة ١ . وتورد الفقرة ١ من جديد المادة ٤٧ من البروتوكول الإضافي وتبسطها . وتورد الفقرة ٢ مفهوم الارتزاق العسكري ، وتنص المادة ٣ على أن الارتزاق العسكري جريمة ضد السلم والأمن الدوليين . وعلى النحو ذاته ، فإن المادة ١ من الأساس الموحد الثاني الذي أعدته اللجنة المخصصة تورد نص المادة ٤٧ - ٢ من البروتوكول الإضافي غير أنه يدرج فقرة ثانية توسيع نطاق التعريف بحيث يشمل حالات لا تتطوّر على نزاع مسلح دولي ويتم فيها تجنيد المرتفق للاشتراك في عمل عنف متفاوت بهدف الاطاحة بحكومة ما . غير أن ثمة عناصر أخرى لم يتم التوصل بعد إلى توافق في الآراء بشأنها ، كما هي الحال في الفقرة الفرعية (د) ، التي تنص على امكانية اعتبار أحد رعايا الدولة التي يستهدفها العدوان أو أحد المتוטّلين في تلك الدولة مرتفقا . وكما رأينا بالفعل ، فإن هذه المسألة بالغة التعقيد ، ويصعب التوصل إلى اتفاق بشأنها في الوقت الراهن . غير أنه ينبغي لنا أن نبين أن هناك من يوسعون هذا الموقف في إفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وأنهم ، استناداً إلى تجربتهم الخاصة ، يشيرون إلى قيام جهات أجنبية باستخدام رعايا البلد المستهدف كمرتفقة على نطاق كبير لغرض الاضطلاع بأنشطة موجهة من الخارج ضد وطنهم . إن هذه المسألة تستحق مزيداً من الدراسة المتأنية والمفصلة نظراً لما يتربّ عليها من آثار .

باء - عرض موجز لدراسة نماذج أنشطة المرتفقة

٥- رأى المقرر الخاص أن من المجدى ، لأغراض اعداد تصنيف أكثر تفصيلاً وموضوعية ، أن توضع دراسة لنماذج المرتفقة ، بعد أن لاحظ أن ثمة أشكالاً شتى من الارتزاق العسكري ، وأن لكل منها طريقة عملها المعينة الخاصة بها ، المتميزة عن أنواع أخرى مناسبة لحالات تتطلب نوعاً محدداً ويمكن تعبيّنه كذلك من أنواع عمل المرتفقة . وتدلّ كثرة المعلومات المتاحة على وجود أنواع عديدة من الارتزاق العسكري . وإن تصنيفها جميعاً في فئة واحدة أو القول بأنها لا توجد إلا في نوع معين من المنازعات لا يعكس درجة التنوع الراهن في أنشطة المرتفقة . ومن ثم ، يجب التسلّيم بأن الارتزاق العسكري قد تغير من الناحيتين النظرية والعملية على السواء ، وأن تطوره قد عكس ، بالطبع ، تزايد العلاقات الدولية تعقيداً والتفاعل بين الحالات المحلية وهيكل القوى الدولية .

١ - الارتزاق العسكري في النزاعات المسلحة الدولية

١٠٦ - هذا هو النوع التقليدي من أنواع الارتزاق العسكري ، حيث يتورط فيه المرتزقة من النوع الذي حدا بالام المتحدة الى النظر في مسألة الارتزاق العسكري وادانة هذه الانشطة ، في ضوء أعمال العدوان المرتكبة ضد الشعوب الافريقية التي تناضل في سبيل استقلالها . ويعتبر هذا النوع من الارتزاق العسكري عملا غير شرعى دوليا ينطوى على التخطيط ، وتجنيد المرتزقة وتدريبهم وتمويلهم واستخدامهم من قبل بلد يكون متورطا في نزاع مسلح مع بلد آخر ، أو يتدخل نيابة عن طرف معين في نزاع ما ويستخدم قوات مرتزقة لهذا الغرض . والمنازعات المسلحة من هذا النوع والاعمال العدوانية التي يقوم بها المرتزقة تحدث عادة في سياق انهاء الاستعمار وتكون موجهة ضد جهود حركات التحرر الوطني الرامية الى تحقيق تقرير المصير . وهذا النوع من الارتزاق العسكري ، بأكثر اشكاله عمومية ، هو جريمة ضد السلم والأمن الدوليين ، وتمثل في أعم مظهر لها جريمة ضد حقوق الشعوب في تقرير مصيرها أو ضد السلامية الأقليمية للدولة واستقلالها وسيادتها .

٢ - المرتزقة في منازعات أخرى

١٠٧ - ان وجود ممارسات للمرتزقة في المنازعات المسلحة غير الدولية هو موشر على الطريقة التي تطور بها هذا النوع من النشاط غير المشروع . وتكمن أسباب استخدامه في المصالح السياسية أو الاقتصادية أو الايديولوجية أو الاستراتيجية لدولة ما تعمل ، في الأقاليم والبلدان الخاضعة لنفوذها أو سيطرتها ، على انتهاج سياسات تدخلية بصفة أساسية ، بما يتعارض مع قواعد القانون الدولي ، الذي ينص على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول . ويستهدف هذا النوع من العدوان بالمرتزقة التحرير على احداث منازعة مسلحة داخلية أو اضطراب داخلي ، أو تشجيع المنازعات أو الاضطرابات القائمة حاليا . ولا يستخدم للhilولة دون انهاء الاستعمار أو تشكيل دولة ما حيث أن الدولة موضوع البحث مكونة بالفعل وشكل حكومتها متراخ . ومن ثم فان التدخل يستهدف الانتهاص من سيادة الدولة ، عن طريق الاطاحة بالحكومة ، أو تقويض النظام الدستوري للدولة ، أو الاخلاص بسلامتها الأقليمية واستقلالها ، أو منعها من اتخاذ قرار حر بشأن السياسات التي تراها مناسبة من أجل تنميتها الاجتماعية ونظامها السياسي . وينبغي دراسة وتحليل التقارير عن العدوان بالمرتزقة في أنغولا وموزامبيق وبلدان افريقية أخرى ، الى جانب تقارير عن ممارسات المرتزقة في أمريكا الوسطى ، بغية تصنيف هذا النوع من الارتزاق العسكري بوصفه يندرج في اطار النزاع الداخلي .

٣ - المرتزقة والمظاهر الأخرى المتصلة بهم

١٠٨ - يتضمن الارتزاق العسكري دوما التورط غير المشروع للشخص الذى يقوم بخطيط واعداد جميع المراحلوصولا الى فعل المرتزقة وتنفيذ الفعل ذاته . ومن ثم فان المتورطين في التجنيد والتمويل ، سواء لحسابهم الخاص أو لحساب طرف ثالث ، هم أيضا مرتزقة ، ويعدون ، من الزاوية الوقائية ، المذنبين الرئيسيين . والفاعل من المرتزقة هو الحلقة الأخيرة في السلسلة ، لكن التشريع الذى يستهدف منع هذه الجريمة ينبغي أن يحدد المسئولية الرئيسية للشخص الذى ينظم المرتزقة وزممر المرتزقة . ومن خلال النظر في منشأ الارتزاق العسكري والقواعد المتواحة منه ، يمكن تعريف ثلاثة أنواع من الارتزاق . وأبسط أنواع الارتزاق هو الذى يعرض فيه الفرد بحرية وطوعية أن يشارك فى

نزاع مسلح أو أن ينفذ عمل عنف غير مشروع ينطوى على قتل أشخاص أو خطفهم ، أو تدمير ممتلكات ، أو غير ذلك . ويكون الدافع الرئيسي في هذا النوع من الارتزاق العسكري المفهوم المالي ، مع أنه قد تكون هناك عوامل أخرى .

١٠٩ - والنوع الثاني هو المنظمة الخاصة التي تتورط في تجارة العنف المسلح وتنفيذ أعمال غير مشروعة لحسابها الخاص أو لحساب طرف ثالث . وفي هذه الحالة ، تقوم المنظمة بتجنيد المرتزقة ، وتمويل عملياتهم - وهي تقوم على الدوام تقريباً بصرف أجورهم ، حيث أن الموارد تأتي من الخارج - وتقوم بتدريبهم وتقليمهم ، وتشرف على عملياتهم . وفي حين أنه ، في العمليات من هذا النوع ، يمثل المال ، بلا شك ، أحد المزايا ، فإن جوهر التنظيم المكرس لأنشطة المرتزقة هو الامتثال لمفهوم معين من العلاقات البشرية ، والمجتمع الدولي ، والنظام الذي ينبغي حكم هذا المجتمع بموجبه ، وأخيراً ، المذهب السياسي والنزعة المهنية المجردة فيما يتعلق بالعنف المسلح كوسيلة سريعة لفرض النظام الذي تسعى المصالح والأيديولوجية موضوع البحث إلى إقامته . وفي هذا النوع من الارتزاق العسكري ، تكمن المسؤلية الرئيسية لدى منظمة المرتزقة ، وينبغي أن تمتد مقاومة أفراد المرتزقة لتشمل المنظمة أيضاً .

١١٠ - والنوع الثالث من أنواع الارتزاق العسكري هو أشدّها خطورة ، حيث أنه يشمل الدولة . وبعبارة أخرى ، فإن الدولة نفسها هي التي تنظم عمليات المرتزقة سراً وتحوّل الأموال العامة أو تستخدم الموارد الخاصة لهذا الغرض . وإن كون هيئة عامة ما أو ممثل عن الدولة متورطاً في أنشطة مرتزقة لا يعني أن المسؤولية القانونية تنتهي عند هذا الحد . فلا بد أن تمتد المسؤولية لتشمل الدولة ، حيث يتخد الأجزاء باسمها أو بالنيابة عنها ، ولأن الجريمة قد ارتكبت تحقيقاً لهدف محدد وخدمة للمصالح السياسية للدولة موضوع البحث . ولا يكون الدافع إلى هذا النوع من الارتزاق العسكري مفهوماً مالياً ، بل اعتبارات سياسية بصفة أساسية .

١١١ - وتنتمي بهذه الأنواع الثلاثة من الارتزاق العسكري مسؤولية الدولة عن تجنيد المرتزقة الذين تسمح بوجودهم داخل أراضيها ، وتدريب هؤلاء المرتزقة ومرورهم عبر أراضيها ، ومسؤوليتها أحياناً عن أنشطة متصلة بذلك ، مثل تهريب الأسلحة والاشتراك في عمليات مرتزقة من هذا النوع .

١١٢ - والمسألة الأولى التي يتبعين معالجتها هي مسألة المسؤولية وما إذا كانت هذه الإباحة عاملة أم سلبية غير فعالة ، وبالتالي ، ما إذا كان ثمة اشتراكاً أو توأطواً مباشراً في أعمال المرتزقة . ولكل من البلدان قوانين محددة تحظر التطوع في قوات مسلحة أجنبية ، وبالتالي ، تجنيد المرتزقة وتدريبهم . فكيف يحدث ، إذن ، أن تدار هذه الأنشطة علينا في ذات البلدان المحظورة فيها قانوناً ؟ إن هذا التناقض ، والإباحة الفعلية ، هو أمر يستحق الاهتمام والتأكيد ، وإن تمديد ولاية المقرر الخاص ينبغي أن يقتضي منه التركيز على هذه المسألة واقتراح تدابير يمكن عندئذ ادراجها في التشريع الدولي والقانون المحلي ، بوصفها قواعد محددة تستهدف إزالة التناقضات والتسامح إزاء الارتزاق العسكري والحلولة دون تكرر حدوث هذه المشكلة .

سادسا - الاستنتاجات

- ١١٣- على الرغم من ادانة الأمم المتحدة المتكررة للارتزاق العسكري واعتمادها قرارات مناهضة لأنشطة المرتزقة ولمشاركة الدولة فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، فإن مشكلة الارتزاق العسكري مازالت ، كأى وقت مضى ، عاملا هاما في شتى أنواع المنازعات . وعلاوة على ذلك ، فإن المعلومات الواردة تبيّن أن ممارسات المرتزقة قد أزدادت حجماً ونسبة ، وانتشرت من إفريقيا إلى قارات أخرى، وغدت ظاهرة أكثر تعقيداً نظراً لتنوع أشكال التنظيم والتدخل التي تم استحداثها .
- ١١٤- إن الجمعية العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة قد حددت طبيعة الارتزاق العسكري ونطاقه ومدى خطورته ، حيث أعلنت أنه جريمة ضد السلم والأمن الدوليين تمس الحقوق الأساسية للبشرية ، حيث أنها تتخطى على انتهايات جسيمة لحقوق الإنسان والحق في تقرير المصير .
- ١١٥- وعلى وجه التحديد ، فإن كل ما تلقاء المقرر الخاص من معلومات عن أنشطة المرتزقة يبيّن ارتباط هذه الأنشطة بأفعال غير شرعية محرمة دولياً مثل التدخل في الشؤون الداخلية ، والمعارضة العسكرية لحركات التحرر الوطني ، وانتهاك السلامة القليمية للدول وسيادتها واستقلالها وزعزعة استقرار الحكومات الشرعية والاطاحة بها ، أي باختصار ، اخضاع البلد موضوع البحث لمصالح الدولة المحرضة على النزاع وعلى إشراك قوات المرتزقة فيه . وبالإضافة إلى ذلك ، توعد المعلومات المذكورة أن هذه الممارسات هي انتهاءك مباشر للحقوق الأساسية للفرد ، مثل الحق في الحياة والسلامة الجسدية والأمان ، وفي التمتع بالملكية .
- ١١٦- وعلى الرغم من أنه قد تم التوصل إلى توافق في الآراء على ادانة الارتزاق العسكري من حيث المبدأ ، فإن استمرار وجود هذه الظاهرة ونموها يعزى بدرجة كبيرة إلى الافتقار إلى قواعد في القانون الدولي الوضعي تدين ممارسات المرتزقة ادانة مباشرة وتحدد التزامات الدول في هذا المجال من جهة ، والتدابير الوقائية الالزمة لمنع تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم من جهة أخرى .
- ١١٧- إن تعريف "المرتزق" الوارد في المادة ٤٧ من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف يشكل المحاولة الأولى لتحديد مفهوم المرتزق بعبارات محددة وما زال مفيداً فيما يتعلق بالمنازعات المسلحة الدولية . غير أنه ، استناداً إلى المعلومات الواردة فيما يتعلق بتطور ممارسات المرتزقة واستخدامها على نطاق واسع ، أصبح التعريف غير واف . غير أنه يتخد نقطة انطلاق من أجل وثائق دولية أخرى ، مثل اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية والأسس التفاوضي الموحد المنقح الثاني لاتفاقية لمناهضة المرتزقة تعرف اللجنة المخصصة على النظر فيها . غير أن النصوص الجديدة تشير إلى الارتزاق العسكري بوصفه عبارة شاملة تضم جميع جوانب هذه الظاهرة ، وتشير إلى المرتزق بوصفه الفرد المسؤول عن العمليات الفعلية .
- ١١٨- ومن الجوانب الجديدة الأخرى للمناقشة الجارية بشأن الارتزاق العسكري ما يلي : تحديد مسؤولية الدول عن هذه الممارسات ؛ والعوامل الكثيرة المجتمعنة التي تحدد سبب الاشتراك في نشاط المرتزقة والفائدة المرجوة من ذلك ، تتبعاً للمرتزقة المشتركون في العملية ؛ وضرورة التمييز بين مختلف أنواع أنشطة المرتزقة - ما يتصل منها بالمنازعات المسلحة الدولية وما يتصل منها بالمنازعات

غير الدولية ، كالمنازعات المسلحة الداخلية أو الاضطرابات الداخلية ؛ وأخيرا ، ترسيخ المبدأ القائل بأن جميع ممارسات المرتزقة تنطوي على التدخل غير المشروع في الشؤون الداخلية لدولة ما وانتهاك سيادتها .

١١٩ - وأحاط عدد من الدول المقرر الخاص علما بأن قانونها المحلي يحظر أنشطة المرتزقة ويعاقب عليها ، وأنه يصفها بالتحديد بأنها أنشطة مرتزقة . ووجهت دول أخرى النظر إلى أنها تحظر التطوع في القوات الأجنبية والتدريب العسكري لهذه القوات داخل الأراضي الوطنية . غير أنه توجد ، في تشريع بلدان كثيرة ، ثغرات توعدى إلى تيسير انتشار ممارسات المرتزقة .

١٢٠ - وتنفيذ المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص أنه يبدو أن معاملة المرتزقة المعتقلين والمحاكمين لا تتفق في جميع الحالات مع القواعد والمبادئ الدولية التي تقضي بمراعاة حقوق الإنسان والتعتمد الحقيقي بالضمادات القانونية . وربما تكون الآراء من هذا النوع متصلة بالافتقار إلى تشريع محلي واف أو نتيجة لذلك .

١٢١ - ومن خلال المعلومات المقدمة إلى المقرر الخاص ، يمكن استخلاص نتيجة مفادها أن ممارسات المرتزقة مازالت موجودة في إفريقيا ، ولاسيما في الجنوب الإفريقي ، حيث تفيد التقارير أنه يتم تنظيمها وتنفيذها من قبل حكومة جنوب إفريقيا . كما وردت تقارير عن ظهور ممارسات للمرتزقة في أمريكا الوسطى وسورينام . إن خطورة التقارير الواردة تستوجب ضرورة الدراسة المفصلة لهذه المسألة بغية تحديد نطاق التقارير ، وطبيعة ممارسات المرتزقة في هذا الشأن ، والمسؤولية ، ان وجدت ، لدول ثلاثة في هذه الأفعال .

سابعا - التوصيات

١٦٩ - على الرغم من الطابع الأولي لهذا التقرير ، يمكن تقديم عدد من التوصيات ، وهي ذاتها أولية ، استنادا الى الاستنتاجات المستخلصة في الفرع السابق ٠

١٧٠ - يرى المقرر الخاص أنه ينبغي بذل كل جهد ممكن في سبيل التوصل الى توافق في الآراء يفضي الى القضاء الفعال على الممارسة الذمية المتمثلة في الارتزاق العسكري ٠ ويمكن تقديم عدد من التوصيات فيما يتعلق بطرق التوصل الى توافق في الآراء على نطاق دولي ، واعتماد سياسات لمناهضة المرتزقة ، وصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الارتزاق العسكري ، وتعزيز التشريع الوطني عن طريق فرض عقوبات وافية بحق الاشخاص المذنبين بجرائم الارتزاق العسكري ٠ ويجب تطبيق هذه العقوبات مع المراقبة الواجبة للضمانات الاجرائية ، والحق في محاكمة عادلة ، وغير ذلك من الحقوق الأساسية للفرد ٠ وينبغي أن تكون العقوبات ذاتها صارمة ، ولكن ينبغي ألا تشمل عقوبة الاعدام ، التي يستصوب الفاعلها ٠

١٧١ - ويوصى بأن تواصل اللجنة تطوير موقفها بأن أفعال المرتزقة والارتزاق العسكري بوجه عام هي وسيلة لانتهاك حقوق الانسان واحباط تحقيق مصير الشعوب ٠

١٧٢ - وينبغي مواصلة دراسة التقارير عن أنشطة المرتزقة في قارتين اثنتين (افريقيا وامريكا اللاتينية) بغية تحديد نطاق هذه الانشطة وما يتربّع عليها من آثار ، واحتمال مسؤولية اطراف ثالثة عنها ٠

١٧٣ - وينبغي أن تعمل اللجنة على تعزيز تعاونها وتنسيقها مع مختلف الهيئات المعنية بالارتزاق العسكري على الصعيد الدولي ، مثل اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم ، ومفوض الامم المتحدة السامي ل nämibia ، ولجنة القانون الدولي ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، ولجنة الصليب الاحمر الدولي ٠

١٧٤ - وسيظل المقرر الخاص يعتبر أن أية مساعدة في شكل معلومات وآراء قد ترغب الدول والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية في تقديمها اليه بقصد الولاية المسندة اليه هي مساعدة قيمة للغاية ٠

١٧٥ - وفي الختام ، ونظرا لما تتتصف به المسائل الواجب دراستها من تعقيد ، يؤكد المقرر الخاص من جديد أن هذه الدراسة هي ذات طابع أولي وينبغي اذن مواصلتها كيما يتسمى اجراء تحليل أكثر تفصيلا ، ومواصلة استقصاء التقارير الواردة ، والتحقق من الحقائق في حالات محددة ٠

— — — — —